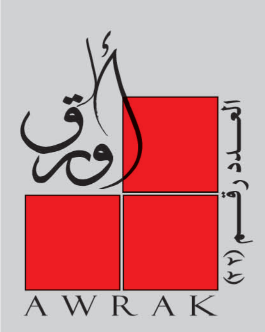


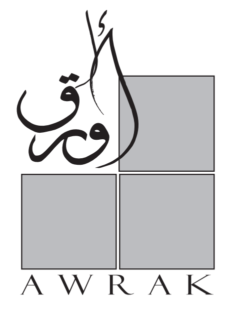
تحولات الدولة القومية والسلطة

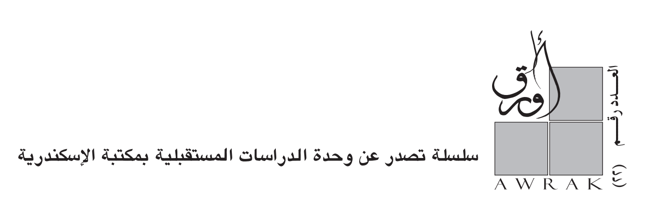
دراسة في انعكاسات المجتمع الشبكي على الحكم وعلاقات السلطة

تأليف: عزمي خليفة



سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية


أوراق
AWRAK



رئيس مجلس الإدارة
إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
محمد العربي
آية رضوان

مدير إدارة النشر
نهى عمر

التدقيق اللغوي
رانيا يونس

الإخراج الفني
محمد شعراوي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لاتعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية، إنما تعبّر عن وجهة نظر المؤلف.

سلسلة أوراق

العدد ٢٢

تحولات الدولة القومية والسلطة
دراسة في انعكاسات المجتمع الشبكي على الحكم وعلاقات السلطة

تأليف: عزمي خليفة

وحدة الدراسات المستقبلية

مكتبة الإسكندرية



مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء – النشر (فان)

خليفة، عزمي.

تحولات الدولة القومية والسلطة : دراسة في انعكاسات المجتمع الشبكي على الحكم وعلاقات السلطة / تأليف عزمي خليفة. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٦.

ص. سم. (أوراق ؛ ٢٢)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 5–382–452–977–978

١. التغير الاجتماعي. ٢. السلطة. ٣. القومية. ٤. الدولة. ٥. الإنترنت –– جوانب سياسية. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي – 303.4834 2016817776

ISBN: 978–977–452–382–5

رقم الإيداع: 2016/19351

© 2016 مكتبة الإسكندرية

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية؛ وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمّ بدعم منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات



المقدمة

منذ أكثر من ثلاثين عامًا أمكن توصيل جهازي كمبيوتر ببعضهما ونجحا في تبادل المعلومات بينهما، ومنذ عشرين عامًا بالتمام ظهرت شبكة الإنترنت للاستخدام العام، فتوقع أساتذة الاجتماع أن استخدامات الإنترنت سيكون لها انعكاسات عديدة على الدولة والمجتمع إلى أن أصدر كلٌّ من ألفين وزوجته هايدي توفللر كتابهما بعنوان تحول السلطة Power shift عام ١٩٩٠م. وقد أكدا فيه أن جميع هياكل السلطة على مستوى العالم تتفكك نتيجة دخول المعلومة في مقومات القوة إلى جانب العنف والثروة مما غير من جوهر التفاعل الاجتماعي المنتج للسلطة في أي مجتمع. وكما أكدا تغيير مفهوم الاقتصاد والحياة الاجتماعية وعلاقات السلطة في المجتمع(١).

وما لبث أن انتشر الكتاب خاصةً أن العالم حبس أنفاسه إثر سقوط النظام السوفيتي وانفراط عقد الاتحاد السوفيتي تأكيدًا لنبوءة ألفين وهايدي توفللر، وإذا بالدولة القومية تبدأ في مواجهة أزمات لم تواجهها بالفعل من قبل فكيف توصلا لهذه النتيجة خاصةً أن الدولة القومية أدركت فيما بعد أنها تواجه عدة تحديات في الوقت الراهن تؤثر على وظائفها ودورها الداخلي والخارجي على السواء؛ نتيجة انتشار الثورة الرقمية وخاصة ثورة المعلومات. ورغم أن كتاب توفللر ظهر قبل ظهور الإنترنت بست سنوات كاملة، فلم ترد به أية إشارة لهذا الاختراع. وتزداد خطورة هذه التحديات إذا علمنا أن فكرة النظام الدولي ككل الذي يعد الدولة القومية وحدته الأساسية لم تظهر إلى الوجود ولم نعرفها إلا في أعقاب صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م، أي أنها فكرة حديثة نسبية في التاريخ الإنساني لم تصل إلى ٤٠٠ عام بعد، ولم تثبت الدولة القومية خلال مسيرتها التاريخية على حال واحد، بل تغيرت وظيفتها بتغير الزمان والمكان، وتغير أسلوب الحكم وفقًا لسيرورة التاريخ التي تقوم على التغيير.

لقد أتاحت الولايات المتحدة للزوجين توفللر فرصة إجراء تجربة لدراسة تأثير الإنترنت على الدولة القومية قبيل نشر الشبكة بسنوات قليلة من خلال عزل قرية صغيرة قوامها خمسة

(١) **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، ترجمة لبنى الريدي، مج. ١، ٢، الألف كتاب الثاني ١٨١، ٢١٧ ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥–١٩٩٦).

آلاف نسمة وربطها داخليًا بشبكة محلية من الكمبيوترات، وتمت دراسة التجربة وانعكاساتها على حياة السكان والإنتاج الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة.

وقد أثبتت هذه التجربة أن جميع هياكل السلطة تتفكك، أي أن سلطة الأب والعائلة وسلطة المدرسة وسلطة الجامع والكنيسة وسلطة الجامعة وسلطة مؤسسات المجتمع المدني وسلطة مؤسسات التوزيع الإكراهي للقيم؛ مثل القضاء والشرطة والجيش بل وسلطة التنظيم الدولي والإقليمي... جميع أنماط السلطة التي عرفتها البشرية في القرن العشرين تتفكك. وقد أكدت الدراسات التالية لدراسة توفللر أن هناك نوعين من التغييرات في الدولة القومية نتيجة انتشار الثورة الرقمية إجمالاً وليس ثورة المعلومات فقط، فالثورة الرقمية مكونة من ثلاث ثورات مندمجة ومتكاملة هي ثورة المعلومات وثورة البيو تكنولوجي وثورة النانو تكنولوجي التي أعطت الثورة الرقمية بعدًا أعمق نتيجة الجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، كما أكد توماس كون من قبل، ومن ثم الجمع بين الأبعاد الثلاثة في الثورة الرقمية.

ونتيجة لهذه التطورات الرهيبة والتي لم تكن متوقعة، أكدت الدراسات أن الدولة القومية تتعرض لنوعين من التغييرات هي التغييرات على المستوى الكلي أو الماكرو Macro analysis؛ وهي ناتجة عن استخدام الإنترنت وما ترتب عليها اجتماعيًا من تشبيك وخاصة على المستوى العالمي مما أدى إلى تغييرات حادة في مفهوم القوة وأنماطها وعلاقات السلطة في المجتمع، وإنتاج أنماط جديدة لمصادر هذه السلطة ونمط انتشارها وتغييرات أخرى على المستوى الميكرو Micro analysis؛ نتيجة استخدام بعض مواقع التواصل الاجتماعي التي يتركز تأثيرها على بعض وظائف النظام السياسي وتفاعلاته بطريقة أقل تناسبًا.

وبالتالي تستند هذه الدراسة إلى فرضية رئيسية قوامها أن الدولة القومية التي ورثها العالم بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين أضحت في حاجة ماسة إلى إعادة تعريف وإعادة تحديد لدورها وعلاقتها بالمجتمع والمواطن ومختلف المؤسسات العاملة بها، بما في ذلك المجتمع المدني؛ بل وأسلوب ممارستها للسلطة؛ وذلك حتى ندرك جيدًا مغزى أسباب الفشل الذي تواجه الدول العربية ومغزى ما تواجهه من مشكلات. وهي الدولة التي ظهرت بعد الحرب الأولى أي منذ مائة عام فقط. وهي أمور تناولتها دراسات



عديدة صدرت حديثًا وصفت الأزمة في مظاهر متعددة لفشل الدولة القومية في الشرق الأوسط.[٢] وهو ما يستدعي الأخذ بالمناهج الحديثة في التحليل السياسي التي ظهرت مؤخرًا، ويجمع بينها أنها مناهج غير خطية Nonlinear methods؛ مثل نظرية الفوضى، ونظرية النظم، ونظرية التشبيك، ونظرية الكوانتوم ونظرية التعقيد. وهي مناهج التحليل المكونة لأحدث فروع المعرفة؛ وهي الدراسات المستقبلية.

ووفقًا لهذه الفرضية فإن ما شهدته المنطقة العربية من ثورات الربيع العربي التي بدأت في ديسمبر ٢٠١٠ في تونس ثم في مصر وسوريا واليمن وليبيا – كمثال – كانت ناتجة عن نوعين من التحولات؛ التحول الأول يجسد الخصوصية العربية المتمثلة فيما يمكن أن نطلق عليه «التكلس السياسي» أو الجمود السياسي. وأهم مظاهره استمرار الرؤساء في مناصبهم لمدد طويلة مما حال دون تداول السلطة والاتجاه إلى توريث الحكم الجمهوري وغياب آليات التغيير السياسي الذي طرأ على المواطن، نتيجة ارتفاع مستوى التعلم وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونتيجة تزايد السخط والغضب لانتشار البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والتحول الثاني هو التحولات التي طرأت على الدولة القومية نفسها نتيجة الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وظهور المجتمع الشبكي والدولة الشبكية التي أدت إلى تغيير مضامين المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم السياسة؛ مثل الهوية والشرعية والمواطنة[٣].

وفي ظل هذه الفرضية يصبح لزامًا علينا الإجابة عن عدة تساؤلات فرعية ناتجة الفرضية السابقة؛ مثل ماهية العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع مع التركيز على دور تكنولوجيا المعلومات بداية ثم التعرف على التغيير الذي أدخلته هذه التكنولوجيا على الدولة القومية وسلوكها وما انعكاسات هذه الثورة الرقمية على المجتمع ونمط العلاقة بين الدولة والمجتمع

(٢) رضا شحاتة، **العالم العربي أرض الدول الفاشلة: دراسة موثقة وعلمية حديثة لمظاهر الصراع والفوضى وأخطار الإرهاب والتطرف والانهيار المؤسسي، نماذج عربية من المشرق والمغرب** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٥).

(٣) عبير بسيوني رضوان، **أزمة الهوية والثورة على الدولة: في غياب المواطنة وبروز الطائفية** (القاهرة: دار السلام، ٢٠١٢).

ومن ثم على مستقبل شكل الحكم في القرن الحادي والعشرين. ولذا تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام؛ هي جوهر الثورة العلمية وانعكاساتها على المجتمع، وظهور المجتمع الشبكي وانعكاساته على ممارسة السلطة، وعلاقات السلطة في المجتمع الشبكي، وجوهر السلطة في الدولة الشبكية، وأخيرًا نمط الحكم المترتب على هذه التغييرات.



أولاً: جوهر الثورة العلمية وانعكاساتها السياسية

العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا وتنظيم حياته الاجتماعية الثقافية في تفاعل دائم. ولذا اهتم علم الاجتماع السياسي في العلوم السياسية بدراسة تأثير التكنولوجيا على تطور النظم السياسية عبر العصور المختلفة. وبمحاولة صياغة النظم الاجتماعية المختلفة وما تعبر عنه من نظم ثقافية ومفاهيم اجتماعية تشكل حقائق كل عصر على حدة(٤)، وفي هذا الإطار من التحولات العلمية الحادة والعميقة ينبغي الإشارة إلى محاذير عامة أهمها:

١– أن القول بوجود إطار ثقافي اجتماعي واحد في أي عصر أو أية دولة لا يعني صبغ التفكير في كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني بصبغة نمطية واحدة، فكل مرحلة من هذه المراحل أو العصور تتميز واقعيًّا بتباين فكري حاد، وبتنوع في الآراء والأفكار قد تصل إلى حد التعارض سواءٍ على مستوى المثقفين أو النخبة أو على مستوى الجماهير. ولكن المقصود بوجود إطارٍ أو نظام ثقافي اجتماعي يعني أعم السمات الفكرية المشتركة التي تسيطر على الحياة في هذا العصر لدى دراسته. ولا يعني ذلك توافر هذه العناصر أو السمات عند كل مفكر على حدة.

٢– الربط بين النظم الثقافية الاجتماعية ومرحلة التطور التكنولوجي لا يعني وجود تأثير مباشر لهذه النظم في الحياة الفكرية بمعنى عدم الأخذ بنظرية التفسير الآلي والحتمي للتكنولوجيا؛ لأن الفروق الفردية والتباين بين مستويات النمو موجودة مما يجعل من الإطار الثقافي الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية للتحليل، وليس كل العوامل ولا حتى العامل الوحيد وإن كان رئيسيًّا.

٣– إن للفكر الإنساني سماته التي تشكل السلوك. وأولى هذه السمات أن للفكر الإنساني استقلاله، ولديه قدراته الخاصة التي تجعله قادرًا على تطوير الجوانب المادية لحياة الإنسان (التكنولوجيا)، ومن ثم فالعلاقة هنا علاقة تأثير وتأثر، علاقة تفاعل ديناميكية وليست علاقة إنتاجية إستاتيكية.

---

(٤) فؤاد زكريا، **الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٧١).

لتفسير ذلك يلاحظ أن العصر البدائي لم يعرف فيه الإنسان الملكية الخاصة وكان يسود حياته التضامن والمشاعية نتيجة بساطة الحياة وعجز الإنسان عن مواجهتها بمفرده، وضآلة الإنتاج وتوجهه لإشباع الحاجات الأساسية ممثلة في المأكل والملبس والأمن؛ وذلك لعدم الفصل بين الإنسان والطبيعة بمعنى إدراك الإنسان أن الطبيعة تشعر بنفس مشاعر الإنسان وأن العوامل التي تتحكم فيها هي نفس العوامل التي تتحكم في الإنسان. ومن ثم ظهرت الأساطير التي تفسر هذا السلوك، فتعددت الآلهة، فكان هناك إله للرعد وآخر للمطر وثالث للريح ورابع للزلازل وخامس للخصوبة وسادس للحياة وهكذا.

وكان السحر هو التعبير المباشر عن ذلك الإطار الثقافي الاجتماعي للعصر البدائي؛ إذ إنه في جوهره يعكس حالة المشاعية السائدة بين الإنسان والطبيعة؛ فالطبيعة تخضع لتمائم الإنسان وأوامره وتعاويذه، ويزول كل حد فاصل بين المجال الإنساني من ناحية والمجال المعادي الخارجي من ناحية.

أما في عصر الرق فقد ظهر لأول مرة الانقسام بين الغني والفقير في المجتمع نتيجة استمرار الإنسان في عملية الإنتاج بما يفوق تلبية احتياجاته الأساسية، فيظهر التمايز بين مستويات البشر؛ وكان جوهر التغيير الذي أدى لظهور هذه التمايزات هو تراكم الثروة الذي أدى إلى إتاحة الفرصة للغني للاستثمار في الثروة البشرية باستغلال الرق في ممتلكاته، وهو ما عبر عنه المجتمع اليوناني القديم، فنتيجة لاتساع نطاق الحروب أصبح الأسرى رقيقًا فظهرت فكرة الاستعانة بهم في الأعمال المنزلية أولاً، ثم اكتسبوا الوضع القانوني للرق تدريجيًّا مما سمح بالاستعانة بهم في العملية الإنتاجية التي كانت تتسم باليدوية وحاجتها لمجهود عضلي مرهق، ولذا فقد وَلَّد هذا النظام الثقافي الاجتماعي الفلسفة التي تبحث عن الحقيقة لذاتها، فتم إعلاء كل ما هو فكري وتحقير كل ما هو عضلي ومن ثم ظهرت فكرة التدرج في المعارف ومن يحملونها واحتلت الفلسفة فيه المكانة العليا وباقي المعارف والعلوم العملية تأتي بعدها لمجرد أنها تتطلب العمل العضلي، بينما الفلسفة تتطلب مجهودًا فكريًّا.

هذا التمايز الثقافي المجتمعي أدى إلى ظهور حضارات عظيمة بداية من القرن الثامن قبل الميلاد حتى القرن الثاني قبل الميلاد وبصفة خاصة خلال الفترة من القرن السادس قبل الميلاد حتى الثالث قبل الميلاد. ويلاحظ أنه رغم ظهور النهضة الحضارية، فإن الحياة السياسية كانت تتسم بالاستبداد؛ لأن هذا الاستبداد كان يطبق على المجال العقلي والمجال الروحي على السواء، فالعلم تحتكره فئة من الكهان تتوارثه فيما بينها وتتداوله، ولم يكن مسموحًا للعامة بالاطلاع عليه فيما عدا ما يحقق أعمالهم وييسر حياتهم في مختلف مناحي الحياة؛ كالزراعة والملاحة والعمارة ... إلخ(٥).

وفي العصور الوسطى ساد الإقطاع في أوروبا، وتزايد استبداد الإقطاعي خاصةً أن السلطة المركزية للدولة لم تكن قائمة، فحلت محلها سلطات متعددة. ارتبط هذا النظام بالحروب واتساع نطاقها؛ نتيجة الصراع على الأراضي الخصبة ومصادر المياه، فزادت الأهمية النسبية للعسكريين في وقت لم يتوافر فيه المال الكافي لمكافأتهم، فكانوا يعوضون عن ذلك بمنحهم حق الانتفاع بالأرض ثم تملكها فيما بعد، ولذا كان الفرسان المحاربون هم الإقطاعيون في الغرب ثم كان رجال الكنيسة الذين سيطروا على مساحات شاسعة باعتبارهم كهانًا ممثلين للرب.

هذا الأصل المزدوج للنظام الثقافي الاجتماعي للإقطاع أدى إلى سيادة قيم وأفكار وعادات وعلاقات يمكن تلخيص أهم سماتها في:

١- سيادة قيم الشجاعة والأرستقراطية والترفع عن الصغائر (قيم الفرسان النبلاء) وكان هذا الترفع عادة ما يرتبط بنظرة أبوية إلى عامة الشعب زاد من حدتها ضعف السلطة المركزية للدولة مما دفع الإقطاعي إلى مد نفوذه لحماية أرواح الفلاحين وممتلكاتهم مما ولَّد في الشعب قيم الولاء والخضوع والقنوع.

٢- سيادة قيم الزهد واعتبار الحياة مجرد مرحلة عبور إلى الحياة الأخرى بتأثير من رجال الدين، وهي قيم زادت من ترسيخ قيم الولاء والخضوع.

(٥) جيمس هنري برستيد، **فجر الضمير**، ترجمة سليم حسن، مكتبة الأسرة. الأعمال الفكرية ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١).

٣- النزوع إلى الثبات ومحاربة التجديد؛ نتيجة بساطة نمط الحياة وبطء إيقاعها.

٤- تقديس الماضي على حساب الحاضر والمستقبل لتكرار الإقطاعي تكريم أسلافه وماضيهم، والحاضر لديه ليس سوى امتداد للماضي.

٥- شيوع التزمت وضيق الأفق في المجال الفكري الذي تراجع ليحتل المرتبة الثانية في العلوم، وبالتالي اختفى الشك الذي يعد أول خطوة للتغيير، وانتفى التسامح تجاه الآخر.

٦- تراجع دور وأهمية الفرد ككيان مستقل نتيجة عدم وجود سلطة مدنية يمكن الرجوع إليها في مختلف شئون الحياة واختفاء التجديد الفكري واعتبار الجماعية أساس إنجازات المجتمع.

٧- شعور الإنسان الفرد بالعجز والاستسلام؛ نتيجة سيادة فكرة المرجعية الإلهية.

٨- ظهور تدرج مراتب البشر ما بين الإقطاعي وقائد العسكر ورجال الدين والرق ثم العبيد.

ومع تقدم البشرية انتقلت للعصر الصناعي، نتيجة ظهور المحرك البخاري في بريطانيا أساسًا ثم نتيجة استخدام الكهرباء فيما بعد، فحل العامل محل الرق مما أدى إلى تغييرات في ثقافة المجتمع يمكن إجمالها فيما يلى:

١- ظهور فئة العمال كفئة منتجة مستقلة فكانت حلاًّ وسطيًّا بين المجتمع الزراعي الإقطاعي المنهار والمجتمع الصناعي الصاعد.

٢- ظهور البوادر الأولية للسوق؛ نتيجة زيادة الإنتاج عن الاستهلاك داخل الوحدة الإنتاجية، أي انفصال المنتج عن المستهلك.

٣- ظهور فئة التجار التي تتحمل مخاطر شراء المنتجات وبيعها للمستهلك (ظهور رأس المال التجاري كنمط جديد للثروة).

٤- تغير شعار المرحلة من الجمود إلى التغيير والإيمان بقدرة الإنسان بالتالي على التغيير والتجديد.

٥- بدء مرحلة الاكتشافات الجغرافية؛ نتيجة توافر الرغبة الجامحة للتغيير والاتجاه لكشف أسرار الطبيعة بأساليب ومناهج واقعية وتجريبية، مما أدى في النهاية إلى النهضة العلمية.

٦- ظهور البروتستانتية بنزعتها التفاؤلية وتركيزها على أهمية العمل، فأصبحت السعة للربح هدفًا للجميع وليس للنبلاء فقط أو رجال الدين، وأصبح الهدف من جمع الثروة تحقيق مصالح الفرد والمجتمع.

٧- أصبحت العلاقة بين الدين والدولة مزدوجة أي علاقة تفاعلية بدلاً من كونها سلطة عليا على الدولة، وكانت سلطتها تمتد إلى تحديد النشاط الذي يمارسه الإنسان.

٨- أدى مجمل ما تقدم إلى سيادة العقلانية والتخلي عن كل ما هو لا عقلاني، وظهرت لأول مرة فكرة التنبؤ وتقدير الموقف.

٩- نمو النزعة الفردية وبداية ظهور القيم المعنوية، فالفرد الناجح هو من أثرى المجتمع بغض النظر عن ثرائه أو جذور عائلته.

ولكن مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين لاحظ علماء السياسة والاجتماع ظهور مؤشرات على تحولات في قيم المجتمعات المتقدمة، وبخاصة في اليابان وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وأن هذه القيم بدأت من إسبانيا والبرتغال واليونان أساسًا، ومنها على سبيل المثال ظهور قيم ثقافية جديدة غيرت من العادات الاجتماعية وطرق التفكير السائدة أطلق عليها انجلهاردت «الثورة الصامتة». وتدور في مجملها حول قيم غير مادية مرتبطة بالكرامة الإنسانية وفي القلب؛ منها العلمانية والتعبير عن الذات[٦] وحقوق الإنسان؛ ومنها الحق في الاختيار لنوعية النظام السياسي الذي يعيش في ظله، وحقوق المرأة وإعادة النظر في دورها في المجتمع وإعادة النظر في علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به، والعودة مرة أخرى إلى

---

(٦) Ronald Inglehart, *The Silent Revolution*: *Changing Values and Political Styles among Western Publics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).

المقدس ومن ثم ظهور حركة من الإحياء الديني على مستوى كافة الأديان بما فيها الفلسفات الوضعية التي تحظى بمكانة الأديان في الشرق؛ مثل البوذية والهندوسية والكونفوشيوسية والبوذية. وقد فسر العلماء هذه التغييرات الفكرية بأنها ناتج التطور التكنولوجي الذي ترتب عليه دخول هذه المجتمعات إلى عصر ما بعد التصنيع أو إلى عصر ما بعد الحداثة، وشاعت بالفعل مختلف مفاهيم «الما بعدية» في تلك الفترة.

وفي عام ١٩٩٠م أكد عالم الدراسات المستقبلية ألفين توفلر في مؤلفه السابق الإشارة إليه «تحول السلطة»: أن جميع هياكل السلطة على مستوى العالم تتجه للتحلل والتفكك؛ نتيجة تغيير مقومات السلطة ذاتها، فبعد أن كانت تستند إلى العنف والثروة أي سيف المعز وذهبه، صارت تستند كذلك إلى المعلومة التي أصبحت ليست مكونًا من مكونات السلطة فقط وإنما صارت أهم مكون لها لمرونتها ورخصها وعدم فنائها وتجددها حتى إنها أضحت قوة في حد ذاتها، وصار من يملك المعلومة ويتحكم في طرق نقلها والقدرة على التعامل معها هو الأقوى، ومن ثم هو الأكثر قدرة على السيطرة على العالم.

وفي النصف الثاني من التسعينيات طور جوزيف ناي الفكرة بدراسته عن القوة الناعمة أولاً ثم القوة الذكية التي هي ناتج تفاعل القوة الناعمة مع القوة الصلبة، وكان أساس هذه التحليلات ظهور عصر المعلومات؛ نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات، إلا أن التطورات العلمية فيما بعد أثبتت أن الثورة المعلوماتية بكل ما حققته من إنجازات ما هي إلا جزء من ثورة أكبر هي الثورة الرقمية التي شملت ثلاثة مجالات، فغيرت بمنجزاتها العلاقات الاجتماعية والمفاهيم السائدة، وفرضت حقائق سياسية جديدة. وهذه الثورة الرقمية تشمل ثورة المعلومات السابق الإشارة إليها وثورة البيوتكنولوجي التي تقوم على الاستنساخ وفك شفرة الجينوم وزراعة أعضاء مصنعة وتطوير طرق العلاج وتطوير استخدامات الهندسة الوراثية، وأخيرًا ثورة النانو تكنولوجي التي تعتمد على إعادة التركيب الجزيئي للمواد واستخدام المادة في صورتها الجزيئية. وهذه الثورات الثلاث متكاملة ومترابطة بمعنى أن كلاًّ منها تؤدي إلى الثورتين التاليتين ومتفاعلة معهما. وغاية ما في الأمر أن ثورة المعلومات كانت أسبقهما، ونجحت في طرح نتائجها مبكرًا مما مكَّن من تطوير أفكار هامة حول

القوة السيبرية بالجمع بين مختلف أبعاد الثورة الرقمية، ومكَّن كاستلز من فك شفرة المجتمع الجديد وأسلوب تأثيره في حياتنا فأكد أن الصراع الاجتماعي قد اختلف، فأضحى بين الذات والشبكات الاجتماعية التي صارت أساس المجتمع(٧)، وهو ما أدى إلى تغيير كثير من مضمون المفاهيم السياسية السائدة؛ مثل الشرعية والمواطنة والحكم والسيادة والعلاقات الدولية، وأدى إلى ظهور مفاهيم سياسية جديدة؛ مثل العولمة ومجتمع المعرفة وإدارة المعرفة والحكومة المفتوحة والإنترميستيك؛ للدلالة على وحدة السياسة الداخلية والخارجية، والفريمينز؛ للدلالة على نمط جديد من العلاقات بين الدول يجمع ما بين الصداقة والتحالف في موضوعات معينة، والخصومة في نفس الوقت حول بنود أخرى من الأجندة الدولية والإقليمية وغيرها من المصطلحات التركيبية التي أقرت العديد من الظواهر السياسية وإن لم تعد تستخدم مثل هذه المصطلحات. وكان أهم التغييرات الثقافية الاجتماعية التي عبرت عن هذه الثورة العلمية الرقمية ما يلي(٨):

١- الاهتمام بالقيم الفكرية غير المادية المتعلقة أساسًا بالتعبير عن الذات والتي تعكس وعيًا بالجوهر الواحد للإنسان بغض النظر عن موقعه الجغرافي وانتمائه الجنسي أو العرقي أو الاثني.

٢- الاهتمام بعلاقة الإنسان بالبيئة التي تحيط به، ومن هنا يمكن أن نفهم حركة الخضر التي انتشرت في العالم في ذلك الحين.

٣- هذا الوعي بالبيئة وبالإنسانية أدى في تفاعلهما إلى وعي كوني بأن المشكلات الناتجة عن العولمة هي مشكلات كونية (عالمية) وتحتاج لحلول عالمية على أساس من التشاركية.

٤- سقوط جميع الحواجز الجغرافية والزمنية والسياسية مما يزيد من عمق التفاعل الإنساني على مستوى العالم وعلى مدار ٤٢ ساعة يومية.

---

(٧) Manuel Castells, *The Rise of Network Society*, 2nd ed. (United Kingdom: Wiley-Blackwell, 2010).

(٨) Robert Harding, "Manuel Castells's Technocultural Epoch in the Information Age", *Science Fiction Studies* 33, No. 1, *Technoculture and Science Fiction* (March 2006): 18-29.

٥- سقوط هذه الحواجز وزيادة التفاعل الإنساني أديا إلى ظهور المجتمع الشبكي وانعكاساته على ممارسة السلطة، والتأكد من:

أ- موت المسافة وموت الزمن، وكان الفصل بين ثلاثية المؤلف والكتاب والقارئ أكبر تجسيد لذلك إضافة إلى التفاعل في الزمن الحقيقي وسقوط نظرية المكان.

ب- فشل جميع النظم الثقافية المغلقة التي تدعي احتكار الحقيقة.

٦- ظهور النظم الثقافية المفتوحة.

٧- إعلاء قيم التشاركية مما أدى إلى انتشار نظام الحكومة المنفتحة أو المدنية التي تشارك منظمات المجتمع المدني فيها الحكومة في الحكم، مما يفسر ذلك الجدل حول قانون إتاحة المعلومات وحكومة الإنترنت وحكومة المعلومة.

٨- ظهور حركة إحياء ديني لحماية الخصوصية في مواجهة العولمة التي تركز على المركزية الثقافية الغربية.

وأخيرًا تغيّر جوهر الصراع ليصبح صراعًا بين الإنسان والشبكة بمعنى أدق صراعًا بين الخصوصية والعولمة بعد أن جعل الإنسان الشبكة أساس تنظيم المجتمع. هذه الأوضاع بطبيعة الحال تفرض تحديات عديدة على الدولة ودورها. ويتطلب الأمر التعرف على هذه التحديات ومواجهتها، وهو ما يتطلب إعادة دراسة تفاعلات علاقات السلطة في ظل ما طرأ عليها من تغييرات؛ نتيجة ظهور المجتمع الشبكي.

ثانيًا: ظهور المجتمع الشبكي وتأثيره على ممارسة السلطة

أدى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف بلاد العالم إلى تفكير الإنسان في إعادة تنظيم المجتمع بما يناسب هذه التكنولوجيا، مما أدى إلى ظهور المجتمع الشبكي. وهو مصطلح كان يطلق على المجتمعات الحديثة التي تؤمن بدور المعلومة، ومن ثم تشارك في إنتاج المعلومة وإدماجها في العملية الإنتاجية ولا يقتصر دورها على مجرد استخدامها، إلا أن المؤشرات الحديثة تؤكد أن مجرد استهلاك المعلومات عبر أدوات التكنولوجيا الحديثة



كاف أيضًا لإعادة تنظيم المجتمع في صورة شبكية بقدر ما هو كاف لإدماج قطاع كبير نسبيًّا من السكان في المجتمع العالمي، ومن ثم التعرف على أساليب حياة جديدة والتعرف على المعدلات العالمية لتبادل المعلومات مما نشط هذا القطاع سياسيًّا وثقافيًّا بالدرجة الأولى.

الشبكات وفقًا لعلم الاجتماع هي الشكل المترتب على الانضمام الطوعي لعدة أشخاص إلى بعضهم؛ للمطالبة بمطلب محدد أو لتحقيق هدف ما، وأساس هذا الانضمام طوعي. وبالتالي فإنها شكل تنظيمي مرن؛ لأنها تفتقد إلى التنظيم الإداري أيًّا كان شكله والأيديولوجية والقيادة، ومن ثم فإنها تختلف عن التنظيم السياسي والحركة السياسية التي تعرف بأنها شكل من أشكال التحدي المنظم الواعي والمستقل عن السلطات القائمة، ومن ثم فإنها تنظيم له خصوصيته، له أيديولوجية تحدد مستقبل حركته، ويتبع قيادة محددة وإطارًا تنظيميًّا محددًا، ويتبنى وسائل خاصة وطرقًا وأساليب؛ للتعبير عن مطالبه. وبالتالي فالشبكة في جوهرها هي أفعال جمعية للفاعلين الذين لا تربط بينهم رابطة جمعية غياب التنظيم وتحكم توجهاتها أفعال وليس أيديولوجية، وحركتها هادئة، وتبتعد عن الانتشار الضوضائي؛ لأن مطالبهم فردية خاصة بحياتهم واحتياجاتهم والتي تتمركز بالدرجة الأولى حول تقنين أوضاع غير قانونية أصلاً؛ مثل تقنين مطالب العشوائيات أو أماكن بيع عشوائية أو تعيين المؤقتين وهكذا.

فالشبكة عبارة عن مجموعة فاعلين، كلٌّ منهم يسمى عقدة متصلين ببعضهم وهذا الاتصال يتم بروابط متعددة ومتداخلة، ويتم تأمين هذا الاتصال بأدوات تكنولوجية. وقد يطلق على هذا الشكل التنظيمي الشبكية Network or lattice أو المصفوفة Matrix أو الويب Web. وتتحدد أهمية العقد بقدرتها على المساهمة في فاعلية الشبكة لتحقيق أهدافها أي أنها تتحدد بمدى استيعابها لأكبر تدفق ممكن للمعلومات ومدى قدرتها على إصدار معلومات لأعضاء الشبكة. فالمعيار هنا هو التفاعل المعلوماتي، وبطبيعة الحال تكون العقد متفاوتة الصلة بالشبكة. كما أنها متفاوتة الأهمية لها، ومن ثم يطلق على العقد الهامة مراكز

Centers. ووظيفة العقدة والاتصالات تتحدد في بروتوكول الشبكة، ومن ثم تزداد أهمية العقد بزيادة[٩]:

أ- استيعابها لمعلومات أكثر ذات صلة بأهداف وقيم ومصالح الشبكة.

ب- معالجتها للمعلومات بصورة أكثر كفاءة.

إذًا الشبكات هي بمنزلة شكل جديد للمجتمع تنتظم فيها الهوية (الانتماء) والسياسة (تنظيم العنف) والاقتصاد (الإنتاج وتحديد القيمة) ومن ثم تحدد شكل المجتمع وقيمه.

وبالتالي حينما تصبح العقد غير ضرورية لتحقيق أهداف الشبكة، فالشبكة عادة ما تميل نحو إعادة تشكيل نفسها من خلال حذف بعض العقد (الإقصاء) وإضافة عقد أخرى (الاحتواء). فالعقد لا عمل لها، ولا أهمية لها، ومن ثم لا وجود لها إلا كعنصر داعم للشبكة التي تعتبر ككائن حي ينمو ويحافظ على بقائه من خلال إضافة أية عقد مفيدة لعمل الشبكة أو من خلال حذف أية عقد غير مفيدة لقيم ومصالح الشبكة، وهي القيم والمصالح المبرمجة مسبقًا في بروتوكول الشبكة.

ومن ثم يمكن وضع تعريف أكثر إحكامًا للشبكة بأنها تشكيل اجتماعي للاتصال الذي يعبر عن نفسه بصورة تدفق رسائل عبر الزمان والمكان، فالشبكات تعالج التدفقات المعلوماتية عبر قنوات تربط بين العقد، وهي الروابط، ويحدد طبيعة الشبكة البرنامج الذي يحدد أهدافها وقواعد عملها وما تنطوي عليه من قيم وما تشمله من مصالح، وهذه القيم والمصالح يحددها الفاعلون الاجتماعيون الذين برمجوا الشبكة والفاعلون الاجتماعيون الذين انضموا للشبكة فيما بعد[١٠].

وما إن تقام الشبكة ويتم برمجتها فإنها تتبع التعليمات المنصوص عليها في نظام تشغيلها، وتصبح قادرة على التشكيل الذاتي في إطار أهدافها ومعاييرها. ولتغيير مخرجات الشبكة

(٩) دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥).

(١٠) Manuel Castells, *Communication Power* (London: Oxford University Press, 2009).

يتعين وضع برنامج جديد لها من خارج الشبكة أي من الفاعلين أو الدولة أو المبرمجين إلى نقاط الوصل أو ما يسمى بالمحولات حسب الحالة.

وكما أن مختلف جماعات المجتمع التقليدي في صراع اجتماعي دائم مما يؤدي إلى خليط من التحالفات والتنافس فإن علاقة الشبكات ببعضها تقوم أيضًا إما على التعاون أو التنافس:

التعاون هو القدرة على الاتصال بين الشبكات والعمل فيما بينها بوجود شيفرات للترجمة والتواصل بين الشبكات (بروتوكول الاتصال) وإمكانية الدخول إلى نقاط الوصل (المحولات).

المنافسة هي القدرة على تجاوز الشبكات الأخرى في الأداء أو في القدرة على التعاون. ويمكن أن تتخذ المنافسة صورة تخريبية من خلال عرقلة عمل القائمين على التحويل في نقاط الوصل في الشبكات المنافسة (المحولات) أو من خلال التدخل في بروتكولات الاتصال الخاصة بهم أو الاثنين معًا.

إذًا فمنطق الاحتواء والإقصاء يعملان معًا في وقت واحد من أجل حماية الشبكة وحماية قدرتها على تحقيق القيم والمصالح التي تعبر عنها، ومن ثم فالمسافة بين العقد داخل الشبكة هي صفر؛ إذ لا توجد أي حواجز للتفاعل داخل الشبكة، بينما المسافة بين العقد داخل الشبكة وأية عقد أخرى خارجها هي لا نهائية ببساطة؛ لأن إمكانية الدخول إلى عقد الشبكات الأخرى مرفوضة.

ويلاحظ عادةً أنه عندما تتخذ الشبكة الشكل العنقودي فإن سلوكها يكون مشابهًا لسلوك تنظيم متماسك أو مجتمع صغير؛ وذلك لأن العقد يمكنها الاتصال ببعضها من خلال عدد محدود من الخطوات بالشبكة كلها وبالشبكات ذات الصلة من أية عقدة في الشبكة. وعادةً ما يضاف في هذه الحالة شرط المشاركة في البروتوكول وتسمى شبكة مغلقة. ومن ثم فالخلاصة أن الشبكات بإيجاز هي هياكل معقدة للاتصال القائم حول مجموعة أهداف

تضمن وحدة الهدف، ومرونة التنفيذ أو من خلال قدرتها على التكيف مع بيئة التشغيل وقدرتها على إعادة التشكل ذاتيًا.

ويمكن إجمال خصائص النظرية الشبكية فيما يلي لضمان فهم حركتها في المجتمع وتأثيرها عليه [١١][١٢]:

أولى خصائص الشبكة أنه كلما زاد تفاعل العقدة مع الشبكة، زادت أهميتها؛ لأن هذا التفاعل يعكس تزايد المعلومات لدى العقدة، وثانيها أن العقدة تكتسب أهميتها للشبكة من قدرتها عل تحقيق أهداف الشبكة، ومن ثم ففي حالة فقد هذه الأهمية فإن الشبكة تعيد تشكيل نفسها بإقصاء هذه العقدة، فالشبكة هي الوحدة للمجتمع وليس العقدة. وثالث هذه الخصائص أن الشبكات ليست إلا هياكل اتصالية في الحياة الاجتماعية تتكون من خلال تدفق الرسائل بالقائمين بالاتصال عبر الزمان والمكان (أي عبر المجتمع)، فالشبكات تعالج تدفقات المعلومات بين العقد، فتحدد طبيعة الشبكة وأهدافها وقواعد أدائها، ويمثل الفاعلون الاجتماعيون (العقد) مصدرًا لتشكيل وبرمجة الشبكات، ولكن ما إن تتشكل الشبكة فإنها تتبع التعليمات المنصوص عليها في نظام تشغيلها، وتصبح قادرة على التشكيل الذاتي. ومن ثم لتغيير مخرجات الشبكة يتعين وضع برنامج جديد لها في نظام تشغيلها.

ورابع هذه الخصائص أن الشبكات المختلفة تتعاون أو تتنافس مع بعضها:

أ– التعاون بين الشبكات يعني القدرة على الاتصال بين الشبكات. وتتوقف هذه القدرة على وجود برامج للترجمة والعمل بين الشبكات (بروتوكول الاتصال).

ب– المنافسة بين الشبكات تعني القدرة على تجاوز الشبكات الأخرى في الأداء أو في القدرة على التعاون.

---

(١١) Manuel Castells, ”A Network Theory of Power”, *International Journal of Communication* 5, (2011): 773-787.

(١٢) بارني، **المجتمع الشبكي**.

ج– قد تتخذ المنافسة صورة تخريبية من خلال عرقلة القائمين بالتحويل بين الشبكات المتنافسة في مراكز الاتصال أو من خلال بروتوكولات الاتصال أو كليهما معًا.

وخامس هذه الخصائص أن جميع الشبكات تعمل على أساس منطق ثنائي: الاحتواء والإقصاء. فالمسافة بين العقد داخل الشبكة الواحدة تميل للصفر؛ لأن كل عقدة متصلة بالعقد الأخرى داخل الشبكة بصورة مباشرة والتفاعل معها يتم بومضة إلكترونية. أما المسافة بين العقد داخل شبكة ما والعقد خارج هذه الشبكة، فإنها لا نهائية؛ لأنه لا يوجد أدنى اتصال بينه ما لم نغير برنامج الشبكة.

وسادس هذه الخصائص أنه حينما تتخذ الشبكة شكلاً عنقوديًّا فإنها تتصرف كمجتمع صغير أي أن الاتصال يتم من أية عقدة بأقل عدد ممكن من الخطوات ببقية عقد الشبكة أو بعقد الشبكات المتعاونة. أما في شبكات الاتصال فنضيف شرطًا آخر هو المشاركة في بروتوكول الاتصال.

الشبكات إذًا هي هياكل معقدة للاتصال تقوم حول أهداف محددة تضمن وحدة الغرض ومرونة التنفيذ من خلال قدرتها على التكيف مع بيئة التشغيل (برامج التشغيل) والمجتمع، والشبكات هي أساس الحياة ومن ثم فهي قديمة قدم المخلوقات الحية. وغاية ما في الأمر أنها مع الثورة الرقمية أضحت أساس التنظيم الاجتماعي إضافة إلى السرعة الرهيبة لتبادل المعلومات التي أتاحتها وسيلة نقل المعلومات الحديثة، وهي الكمبيوتر.

وسابع هذه الخصائص أن الشبكات يمكن أن تأخذ شكلاً رأسيًّا؛ حيث ينص في نظام تشغيلها على أن يكون تدفق المعلومات فيها في اتجاه واحد من الأوامر والتحكم. وقد ساد هذا الشكل في العصور السابقة على الاتصال الإلكتروني، وكان الأكفأ؛ لأن الشبكات المنتشرة وغير المركزية كانت في حاجة ماسة لحل مشكلات مرتبطة بالمكان وبسرعة الاتصال، ولم تكن تكنولوجيا الاتصال مؤهلة لذلك في ذلك الحين. أما اليوم فالشبكة الرأسية هي الأسوأ لأنها تجسيد للسلطة الرأسية أحادية الاتجاه وليست تجسيدًا للتفاعل الاجتماعي.

وثامن هذه الخصائص أنه مع مرور الزمن وتقدم تكنولوجيا الاتصال وانتشارها تتزايد قدرة الشبكات على زيادة فاعلين جدد ومحتويات فكرية أكثر في عملية التنظيم الاجتماعي مع استقلال نسبي عن مراكز السلطة. فقد شكلت شبكة السكك الحديدية والتلغراف أول بنية تحتية لشبكة شبه عالمية للاتصال ذات قدرة على إعادة تشكيل نفسها في مطلع الثورة الصناعية. لكن المجتمع في ذلك العصر تشكل على المنظمات الرأسية للإنتاج الكبير ومؤسسات الدولة التي تتسم بالترتيب الرأسي المتدرج، ولذا ظهرت الأنظمة الشمولية في ذلك الحين. فالتكنولوجيا المبكرة للثورة الصناعية لم تكِن بالقوة التي تمكِّن هذه الشبكات المبكرة من الاستقلال أو تمكِّن عقدها من الاستقلال؛ لأن هذا الاستقلال يتطلب تعددية في التوجيه وتدفق المعلومات باستمرار مع توافر التكنولوجيا المناسبة كشرط لازم للنجاح في تغيير المجتمع، وهو ما لم يحدث إلا في مجتمع صناعي ناضج في عصر تكنولوجيا الاتصال الرقمي.

وتاسع هذه الخصائص أن الشبكات أصبحت أكثر الصيغ التنظيمية كفاءةً؛ نتيجة ثلاثة ملامح رئيسة هامة:

المرونة: أي إعادة التشكيل وفقًا للبيئات المتغيرة والتمسك بالأهداف مع تغيير عناصرها.

الإنتاج الكبير: القدرة على التوسع أو الانكماش في الحجم.

القدرة على البقاء: أي القدرة على الاستمرار والصمود أمام الهجمات على الشبكة وعقدها.

وعاشر هذه الخصائص أن تطور تكنولوجيا الاتصال يعني التوسع والزيادة في الجسم والعقل البشريين؛ نتيجة استخدام وسائل الاتصال الصغيرة والخفيفة المحمولة والمتصلة بشبكة المعلومات مما مكَّن الفاعلين الاجتماعيين من التفاعل. ومع تطور النانو تكنولوجي والبيو تكنولوجي سقطت الحدود بين الحياة البشرية وحياة الآلة. ومن ثم امتد تفاعل

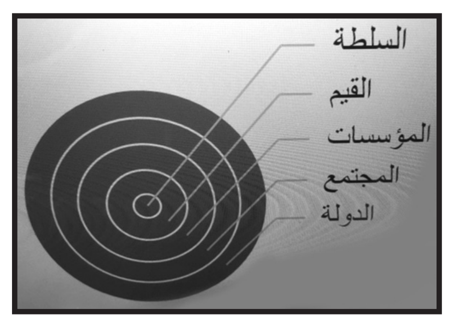


الشبكات من داخل الذات البشرية التي كانت أساس الشبكات إلى عالم النشاط الاجتماعي متجاوزًا حدود الزمان والمكان(١٣).

إن فهم هذه الخصائص في غاية الأهمية لفهم علاقات السلطة في المجتمع الشبكي. أي العلاقة بين الدولة والمجتمع ورغم أن علاقات السلطة تتطلب توصيفًا لكيفية صياغة جميع عناصر المجتمع الشبكي الرئيسية أو في مقدمتها مفهوم الإنتاج، والعمل، والثقافة، وتحديد القيمة والاتصال ونمط وجود هذه العناصر كصيغة زمنية ومكانية إلا أن المجال لا يتسع بطبيعة الحال لتناول مجمل ما تقدم. ولذا سيتم الاكتفاء بالإشارة إلى طابع علاقات السلطة التي تؤثر مباشرة على نظم الحكم حاليًّا ومستقبلاً.

ثالثًا: علاقات السلطة في المجتمع الشبكي

حتى نفهم علاقات السلطة في المجتمع الشبكي ينبغي أن نفهمها أولاً في المجتمع الصناعي والتقليدي؛ حتى يسهل فهم فحواها جيدًا. من هذا المنطلق فبالرغم من أن العلاقة بين السلطة والمجتمع هي علاقة تبادلية ذات تأثير وتأثر، فإن السلطة هي أقدم العمليات في أي مجتمع؛ لأنها هي التي تحدد المجتمع، فالسلطة تحدد القيم والمؤسسات التي تحدد المجتمع. والمجتمع بدوره يحدد علاقات السلطة فيه أو الهيمنة، باعتبارها القدرة على التأثير وممارسة النفوذ بشكل غير متناسب على قرارات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين بصورة تدعم قرارات وقيم ومصالح وخطاب الفاعل الاجتماعي المتمتع بالسلطة، وفقًا للتوضيح التالي:



(١٣) Castells, *The Rise of Network Society.*



إذًا السلطة تحدد المجتمع من خلال ما تفرضه من قيم ومؤسسات، والمجتمع يحدد السلطة في نفس الوقت من خلال مدى انصياعه لخطابها، ومن ثم يمكنه تغيير علاقات السلطة من خلال تحديها أو رفض خطابها إن لزم الأمر.

كما أن المجتمع يمكنه تغيير علاقات السلطة أو علاقات الهيمنة عن طريق إعادة هيكلة السلطة القائمة بالفعل، ويتم ذلك إما بصورة سلمية تدريجية أي إجراء إصلاح سياسي عن طريق تبني خطاب بديل لخطاب السلطة وإما بطريقة عنيفة؛ نتيجة تغيير نظام الحكم فجأة بالثورة أو بالحرب مثلاً.

ويعني مفهوم الفاعل الاجتماعي وجود شخص أو طائفة وقبيلة أو مؤسسة أو منظمة أو شبكة تقوم بالفعل المطلوب. ومن ثم فالفعل هنا هو فعل مجموعة من البشر حتى وإن كان صادرًا عن مؤسسات أو منظمات حتى لو كان فعلًا في الماضي(١٤). وبالتالي فالسلطة إذًا هي علاقة تفاعل وليست علاقة إذعان أو قهر؛ لأن الإذعان والقهر يلغيان مفهوم السلطة كليًّا؛ لأن القهر والإذعان يلغيان التفاعل والجوهر الاجتماعي للسلطة ويجعلان علاقة السلطة بالمجتمع في اتجاه واحد.

أما معنى التأثير بشكل غير متناسب فيقصد به أنه رغم أن العلاقة تبادلية ذات تأثير وتأثر فإن هذا التأثير غير متساوٍ في الاتجاهين. كما أن تأثير أحد الفاعلين عادة ما يكون أقوى من تأثير الطرف الآخر، ومن ثم لا توجد أبدًا سلطة مطلقة أي لا توجد مقاومة من أحد الطرفين، ففي هذه الحالة تنتفي السلطة وتتحول إلى إذعان أو قهر(١٥).

إذًا علاقات السلطة دائمًا ما تشمل علاقة نفوذ من طرف وعلاقة مقاومة من طرف آخر، وحينما تكون المقاومة أكبر من علاقة الهيمنة أو النفوذ، تتغير علاقات السلطة ويتغير بالتالي أسلوب الحكم. وإذا حاول المتمتعون بالسلطة إلغاء مقاومة الأطراف الأخرى، فإن السلطة تنتفي، لأن الاذعان والقهر ليس بينهما علاقة اجتماعية ولكنه علاقة أحادية في اتجاه

(١٤) ميل تشيرتون، وان براون، **علم الاجتماع: النظرية والمنهج**، ترجمة هناء الجوهري، المشروع القومي للترجمة ٢٠٧٥ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢).

(١٥) مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢).



واحد فقط. ومن هنا يكتسب العنف أهميته للسلطة باعتباره الوسيلة الشرعية لتوزيع القيم في المجتمع. ومن ثم لابد من مأسسته أي إضفاء الصبغة المؤسسية عليه، ومن ثم تظهر الحاجة إلى بناء المؤسسات.

إذًا السلطة = خطاب لتوزيع القيم + مؤسسات لممارسة العنف + مؤسسات للتظلم أي العدل.

العنف = خطاب + مؤسسات.

السلطة = خطاب + العنف.

وجناحا السلطة أي الخطاب والعنف متكاملان يدعم كلٌّ منهما الآخر لصياغة السلطة والتعبير عنها. وقد عبر ماكس فيبر عن فكرة تكاملية مصادر السلطة بصورة جلية[١٦] من خلال تعريفه للسلطة بأنها إمكانية دخول أحد الفاعلين الاجتماعيين في علاقة اجتماعية ما تمكِّنه من تنفيذ إرادته رغم مقاومة الطرف الآخر، وبصرف النظر عن مشروعية هذه المقاومة، ثم يربط السلطة بالسياسة والعمل السياسي، ويربط كلًّا منهما بالدولة.

كما يلاحظ أن ممارسة السلطة لها مجال جغرافي محدد، وهو الإقليم الذي تجعله النظرية القانونية ثم النظرية السياسية فيما بعد مكونًا رئيسيًّا من مكونات أو عناصر الدولة إلى جانب الشعب والحكومة و«السيادة»، أي أن المجتمع الذي كوَّن السلطة هو من ينشئ الدولة وليس العكس.

ومنذ انبثاق الدولة القومية فقد ظهر أساس جديد يرتبط بالسلطة إضافة للإقليم، وهو الشرعية Legitimacy. وقد أوضح هابرماس أن الشرعية ركن أساسي لا غنى عنه لتمكين الدولة من فرض هيمنتها ونفوذها مؤكدًا أن هذه الشرعية تتم من خلال اتباع عدد من الإجراءات المختلفة غير السياسية أساسًا، ولا تمثل الديمقراطية الدستورية – أفضل صور

(١٦) Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited and translated by Hans Heinrich Gerth and C. Wright Mills (NY: Oxford University Press, 1946).

الديمقراطية لدى هابرماس – إلا إجراءً واحدًا فقط من هذه الإجراءات الذي يؤكد أنها إجراءات غير سياسية.

هذه الشرعية هي أساس بناء المعنى الذي يعكسه خطاب السلطة، وهو ما يوفر لها في نفس الوقت شرعية استخدام العنف للمخالفين. فإذا كان التمثيل الديمقراطي هو المعنى العام في المجتمع وتتحدث عنه السلطة في خطابها، وجب عليها استخدام العنف في حالة قيام فاعل اجتماعي – شخص أو جماعة أو حزب سياسي – بتجريم فكرة التمثيل الديمقراطي أو حتى مجرد رفضها لأي سبب كان، وهو ما أكدته ديباجة الدستور المصري بشأن ثورة ٢٥ يناير.

ومن ثم فإن قدرة المجتمع المدني الذي يعمل وسيطًا بين السلطة والمجتمع في الدولة على إيصال المعنى العام المشترك للمجال العام هو ما يكفل تطبيق الديمقراطية، ويحدد شروط الممارسة المشروعة للسلطة، وذلك باعتبار أن السلطة تمثيل لقيم ومصالح المواطنين التي يتم التعبير عنها من خلال تبادل الآراء في المجال العام[١٧].

إذًا يستند الاستقرار المؤسسي على مدى إمكانية تأكيد القيم والمصالح المختلفة التي تنطوي عليها العملية السياسية والتي يعكسها خطاب السلطة عبر شبكات الاتصال المختلفة في الدولة؛ مثل الراديو والصحف والتليفزيون والخطب العامة والآداب والفنون وكذا شبكات التواصل الاجتماعي. وعندما يتم الفصل بين الدولة التداخلية والمجتمع المدني الناقد لخطاب السلطة، ينهار بالكامل المجال العام ويتعرض المجتمع المدني للقمع، وتتوقف الممارسة الديمقراطية للسلطة على تحويل المعنى الذي تود السلطة للترويج له إلى قرارات وظيفية للعمل المنظم في الدولة وفقًا للدستور أي أن العملية السياسية التي تهم المجتمع تتحول إلى عملية قانونية إدارية خارج المجتمع فيما بين سلطات الدولة، وهي سمة

---

(١٧) Jurgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Burgeois Society*, translated by Thomas Burger (Cambridge: Polity Press, 1989).



المراحل الانتقالية ولذا فهي انتقالية بين عمليتين سياسيتين تربطهما العملية القانونية الإدارية أي الأوامر السياسية من أعلى لأسفل.

وبناءً على جوهر العملية السياسية المؤجلة تصبح الشرعية هي شرعية الوضع القائم وشرعية المقاومة بالنسبة للأوضاع السائدة وشرعية المستقبل كما أوضح كاستلز في مؤلفه حول مجتمع المعلومات الشبكي.

وكما يمكن للدولة دعم علاقات السلطة في كل مجالات الممارسة الاجتماعية فهي أيضًا الضامن النهائي للسلطات الصغيرة التي تمارس بعيدًا عن المجال السياسي أي منظمات المجتمع المدني. فإذا تعارضت هذه السلطات الصغيرة مع هياكل الهيمنة (الدولة بمؤسساتها) فإما أن تتغير الدولة أو يعاد ترسيخ الهيمنة من خلال وسائل مؤسسية عادةً ما يكون العنف وسيلتها. ومن المؤكد عدم وجود فارق بين ترسيخ الهيمنة بالعنف أو باستخدام الخطاب الانضباطي والتأكيد على عدم السماح بالاختلاف.

وهنا يطرح فوكو مقولته الرائعة عن تغلغل الخطاب الانضباطي إلى المجتمع وكافة مؤسسات الدولة والمؤسسات الموازية لها؛ مثل أماكن العبادة والسجون والجيش والجهاز الإداري وإلى العملية الإنتاجية ممثلةً بالمصنع أو العلاقات الجنسية في أوسع معانيها؛ مثل دعم الأسرة الأبوية والرجال والنساء وكافة المؤسسات التعليمية مثل المدرسة والجامعة.

فالخطاب الانضباطي لابد أن يقترن باحتمال اللجوء لممارسة العنف من الدولة مع صبغ هذا العنف بالمشروعية. وأهم مصادر هذا الخطاب الانضباطي مؤسسات الدولة والمؤسسات الموازية لها؛ مثل المؤسسات الدينية من خلال التأكيد على طاعة ولي الأمر وإرادة الله، ومن خلال إصدار الفتاوى الداعمة له والجامعات من خلال تقديم خبرة تبريرية الخطاب وبعض المثقفين ووسائل الإعلام[١٨].

---

(١٨) Michel Foucault, *Surveiller et punir* (Paris: Gallimard, 1975).

ولمقاومة الخطاب الانضباطي لابد من بلورة خطاب بديل يكون قادرًا على اكتساح الخطاب الانضباطي للدولة. وهذا الخطاب البديل يكون خطوة ضرورية لإجبار الدولة على عدم اللجوء للعنف. ورغم توزيع السلطة في المجتمع، فإن الدولة لازالت مثالًا هامًّا على ممارسة السلطة من خلال ٣ مصادر؛ هي العنف والمال والمعلومة أو الثقة الناجمة عن المعلومة، من خلال مساعيها لاحتكار تشكيل العقول ومن هنا تبدو أهمية المعلومة كأهم مصدر من مصادر السلطة السياسية في أبهى صورها.

من الناحية الواقعية اختلفت بعض هذه الممارسات للسلطة في المجتمع الشبكي الذي اقترن وجوده بالعولمة. فاذا كانت الدولة هي «جماعة بشرية نجحت في الاضطلاع بمشروعية استخدام العنف في نطاق جغرافي معين»، فالإقليم من مكونات الدولة. ولا يهم أن تكون هي الدولة القومية المعروفة لنا قبيل سبعينيات القرن العشرين أم شكلاً آخر لها؛ لأن أية جماعة بشرية تنجح في استخدام العنف بطريقة مشروعة وتميل بشكل طبيعي لتكوين دولة فهي أمة، فالأمة تميل لتكوين دولة، ولذا تحدد الأمة والدولة والإقليم حدود المجتمع.

ولكن المجتمع الشبكي أعاد تعريف حدود الإقليم لممارسة السلطة طالما أن العولمة تهتم بإعادة إرساء العلوم الاجتماعية باعتبارها علومًا قائمة على الواقع. وهذا الواقع يتجسد في العالم متجاوزًا الدول بحدودها المعروفة على الخرائط سواء من ناحية تحديد المفاهيم أم النظريات أم المناهج التحليلية أم التنظيمات الدولية التي تنضم إليها الدولة. ومن ثم فمن المهم النظر للمجتمع الشبكي وما يرتبط به من مفاهيم؛ مثل الأسرة والطبقة والديمقراطية والهيمنة والدولة والاقتصاد والمجال العام والسياسة وأسلوب تحديد القيمة من أسر النطاق المحلي الوطني وإعادة تعريفها في مفهوم عام عالمي المضمون[١٩].

وتتزايد حدة المشكلة وبخاصة في الدول الأخرى لتتحول إلى الشكل الشبكي؛ نتيجة صياغة الدستور على أسس محلية في حين إن مصادر السلطة «العنف والثروة والمعلومة» يتزايد بناؤها في المجال العام العالمي، مما يؤدي لأزمة شرعية للديمقراطية، وهو ما عبرت

---

(١٩) Castells, *The Rise of Network Society*.

عنه كتابات كثيرة؛ مثل كتاب *In Search of Politics*[٢٠] وكتاب *Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages*[٢١].

كانت السلطة بمؤسساتها وعلاقاتها موجودة في هياكل اجتماعية وفقًا لصيغة زمنية ومكانية معينة (الدولة حتى العصر الصناعي)، بينما أصبح المفهوم الحديث للسلطة متخطيًا هذه الصيغة الزمانية والمكانية؛ بحيث أصبح عالميًّا وإقليميًّا ومحليًّا في وقت واحد. فمن المؤكد أن حدود المجتمع تتغير ويتغير أيضًا الإطار المرجعي لعلاقات السلطة فيتجاوز الإطار المحلي إلى الإقليمي والعالمي. وليس معنى ذلك اختفاء الدولة القومية، لكن غاية ما في الأمر أن البعد القومي لعلاقات السلطة ليس إلا بعدًا واحدًا ضمن عدة أبعاد أخرى تعمل داخل السلطة والمعارضة معًا، فيؤثر على الدولة القومية من خلال تغيير دورها وهياكلها ووظائفها. وهذا التطور للدولة سيؤدي بنا في النهاية إلى شكل جديد من الدولة هو الدولة الشبكية.

حتى يمكن فهم علاقات السلطة التي لا تحدها حدود إقليم الدولة فقط «الإطار المحلي» ينبغي أن ننظر إلى المجتمع باعتباره مكونًا من مجموعة شبكات للسلطة متعددة ومتداخلة ومتفاعلة في ثلاث مستويات؛ هي المحلي والإقليمي والعالمي. ونحدد هوية هذه الشبكات التي تشكل تقاطعاتها المجتمع؛ ففهم هوية الشبكات يقدم فهمًا أدق للمؤسسات المجسدة للسلطة. فهذه المؤسسات بطبيعتها محلية وإقليمية وعالمية في آن واحد، وهذه المؤسسات هي التي تحدد حدود المجتمع الذي أصبح محليًّا في بعض أبعاده، وإقليميًّا في أبعاد أخرى «خاصة الأمنية»، وعالميًّا في أبعاد ثالثة خاصة المالية والاقتصادية والإنسانية وما يتعلق بالملكية الفكرية.

ويلاحظ أن الشبكة لها صيغتها الزمنية والمكانية والتنظيمية (الشبكة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية أو علمية أو تكنولوجية). ولكنها متغيرة من لحظة لأخرى

(٢٠) Zygmunt Bauman, *In Search of Politics* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1999).

(٢١) Saskia Sassen, *Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006).

فالمجتمع أعيد تشكيله؛ لأن أساس تكوينه أي الشبكات لم تعد محلية أو إقليمية فقط بل عالمية أيضًا، كذلك فالمجتمع له حدود هي حدود الدولة الموجودة على الخريطة لكن الشبكات ليس لها أي حدود، فهي مفتوحة النهايات ومتعددة الحواف، وحجمها يتوقف على التوافق والتنافس بين المصالح والقيم المبرمجة بها والمبرمجة بالشبكات المتصلة بها.

هذا يعني أن الدولة بدأت العولمة بأنها أصبحت حارسًا لتفاعل الشبكات بما فيها شبكات السلطة إلا أنها بمضي الوقت تتحول إلى عقدة مهمة في شبكات معينة، هي الشبكات السياسية والعسكرية والمؤسسية العالمية التي تتداخل مع الشبكات الاجتماعية الأخرى. وأية محاولة للإخلال بهذا الدور الحارس للدولة وبدورها التفاعلي الجديد مآله الفشل وإقصاء هذه الدولة من مختلف شبكات النفوذ والهيمنة، ومن ثم خضوعها لهذه الهيمنة فللشبكات منطق عملها الذي لا يمكن تحديه تمامًا؛ مثل فكرة النظام الذي يخضع لمنطق تفاعلاته ومحاولة السيطرة على هذه التفاعلات مائلة الفشل، مما قد يؤدي إلى انهيار النظام نفسه ودخوله في حالة فوضى.

ومن ثم يمكن النظر إلى المجتمع الشبكي على أنه مجتمع الشبكات المكون من أنماط مختلفة من الشبكات العالمية والإقليمية والمحلية في مجال عام افتراضي متعدد المستويات للتفاعل الاجتماعي. وهذه الشبكات تحدد حدود المجتمع الجديد مع التأكيد على أن هذه الحدود مرنة ومتغيرة للغاية؛ لأن شبكات العولمة تتغير باستمرار. وللتأكد من ذلك لابد أن نحدد خصائص المجتمع الشبكي المستمدة من خصائص الشبكات. ومن ثم يمكن الفصل بين المجتمع الشبكي باعتباره شبكات تنشطها تكنولوجيا الاتصال التي تعالج المعلومات رقميًا والهياكل الاجتماعية التي تعد ترتيبات تنظيمية للبشر في علاقات الإنتاج والاستهلاك وإعادة الإنتاج والخبرة والسلطة. وهذا الفصل هام لتفسير استمرار التنظيمات الاجتماعية الأخرى؛ مثل الأسرة في ظل وجود الشبكات مما يزيد الأمر تعقيدًا من الناحية التحليلية والواقعية.

كذلك فإن الشبكات الرقمية عالمية؛ لأنها قادرة على إعادة تشكيل نفسها، وتتجاوز الحدود المؤسسية والسياسية عبر شبكات كمبيوتر متصلة ببعضها، بالتالي فأية شبكة رقمية



تحمل في برنامجها قدرة كامنة، على أن تكون عالمية لكن هذه التكنولوجيا ليست إلا وسائل لتنفيذ الاتجاهات التي يحددها المجتمع نفسه رغم أن جذور العولمة نفسها كامنة في عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية.

كما أنه لا يمكن تفعيل القوى التي تقود العولمة إلا بامتلاك القدرة على إقامة الشبكات على مستوى العالم باستخدام التكنولوجيا الرقمية، ولهذا تغير مفهوم الصراع السياسي ليصبح صراعًا بين الذات والشبكة. وهذا يؤكد حقيقة هامة هي أن مجتمع الشبكات هو مجتمع العولمة، ولا يعني ذلك أن سكان الأرض جميعًا خاضعون للشبكات والتشبيك. ولكنه يعني أن الجميع يتأثرون بالعمليات والقيم والمصالح التي تتم في الشبكات التي تمثل مجتمع العولمة، تمامًا كما تأثر الجميع بقيم ومبادئ الأمم المتحدة مثلًا، حتى إن كانوا ينتمون لدول غير أعضاء بها، ومن ثم فالعولمة هي شبكة كبرى تربط بين شبكات العولمة؛ مثل سوق المال العالمي، وتوزيع السلع والخدمات، والعمالة عالية المهارة، ووسائل الإعلام، والفنون، والثقافة، والمؤسسات الدولية التي تدير الاقتصاد، والجمعيات غير الحكومية العالمية، والحركات الاجتماعية العالمية والإقصاء منها تراكمي بمعنى تهميش هيكلي في شبكات العولمة.

كذلك فإن شبكات العولمة عبارة عن خبرة محلية وشبكات عالمية، ولذا تعاني المجتمعات التي حددتها الدول في بعض الدول انقسامًا خطيرًا؛ نتيجة المنطق الثنائي للشبكات؛ أي الاحتواء والإقصاء في شبكات العولمة التي تشكل هيكل الإنتاج والاستهلاك والسلطة والاتصال؛ لأن الشبكات تسعي لتغيير نفسها لضم فواعل اجتماعية ذات قيمة، فالشبكات تقام للاستحواذ على موقع للتفوق في الاتصال.

إذًا مجتمع الشبكات العالمي هو بناء تفاعلي ديناميكي شديد الاستجابة للفاعلين الاجتماعيين في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والفنية والاستراتيجيات والاقتصادية. لكن في كل هذه الحالات يظل ملمحها الأساسي هو هيمنتها على هذه الأنشطة والفاعلين بها من خارج الشبكات مما يجعل البعد المعولم أقوى من البعد المحلي دون إرادتها مالم تتعولم الشبكات المحلية.



ومن هنا يصبح عدم التكافؤ ملمحًا أساسيًّا في عولمة مجتمع الشبكات وهيكلها الاجتماعي. كما أن شبكات العولمة تتعايش مع الشبكات المحلية في المجتمعات التي تقاوم العولمة، فلكل شبكة من النوعين هندستها وجغرافيتها نتيجة المنطق المزدوج؛ الاحتواء والإقصاء، فشبكة العولمة للاقتصاد غير شبكة المشروع وغير شبكة المواقع العالمية لتكنولوجيا الاتصال مثلاً.

والخلاصة أن تحليل المجتمع الشبكي ينبغي أن يتم وفقًا للأسس التالية:

أنه بناء معماري عالمي مكوَّن من شبكات ذات مستويات متعددة تعيد تشكيل نفسها، ويبرمجها ويعيد برمجتها أصحاب النفوذ والسلطان في كل مجال.

أن تحليل المجتمع الشبكي ناتج التفاعل بين أنماط الهندسة والجغرافيا المختلفة للشبكات التي تشمل الأنشطة اللازمة للحياة والعمل وليس جغرافية الدولة.

وباعتباره ناتجَ تفاعلٍ بالدرجة الثانية بين الشبكات المهيمنة وهندسة وجغرافيا عدم الاتصال بين مختلف الأنماط الاجتماعية المستبعدة أو غير المنطوية تحت لواء شبكات العولمة.

ومن ثم فالتغيير في جوهر السلطة ومؤسساتها المختلفة، والتغيير في دور الدولة والمجتمع لم يتم على مستوى الدولة فقط أي المستوى المحلي، وإنما تم أيضًا على المستوى الإقليمي أي النظم الإقليمية بلغة عصر التصنيع، والمستوي العالمي. فالدولة الشبكية هي الدولة التي تتقاسم فيها الدولة سيادتها مع دول ومؤسسات أخرى على المستوى العالمي؛ من أجل حل المشكلات التي تواجهها حتى وإن كانت مشكلات محلية أو إقليمية. ولذا ارتبط ظهور الدبلوماسية الشاملة Mega diplomacy التي تعني توفير مصادر عالمية لحل مشكلات محلية بظهور المجتمع الشبكي أو التحول إليه[٢٢].

(٢٢) Parag Khanna, *How to Run the World: Charting a Course to the Next Renaissance* (NY: Random House, 2011).

فالدولة القومية التي استهدفت تحقيق أعلى قدر ممكن من السيادة من خلال احتكار العملية النهائية لاتخاذ القرارات التي تمس مواطنيها في داخل إقليمها، ومن ثم تمنحهم جنسيتها وتحدد لهم حقوقهم وواجباتهم وتمد اختصاصها القضائي على الأجانب ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين داخل أراضيها، وتدخل في إطار علاقات دولية للتعاون أو التنافس، هذه الدولة تعاني من تناقض حاد بين جسدها ممثلاً في مؤسساتها التقليدية والعولمة التي تقوم على عدد من الشبكات العالمية بين متشابهين؛ مثل أسواق المال أو منظمات حقوق الإنسان أو شبكات الأكاديميين في مجال محدد أو بين القضاة أو المحامين بمعنى أن الدولة القومية ذات السيادة تواجه أزمة متزايدة مع شبكات العولمة مما يتطلب منها التكيف مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها التكنولوجيا الرقمية. ومن ثم كلما تشددت الدولة القومية في التمسك بسيادتها، اشتدت أزمتها، فالعالم قد تغير ولن يعود كما كان.

ويمكن للدولة القومية أن تتغير وتتواءم مع التغييرات العالمية من خلال ثلاث آليات:

أولى هذه الآليات هي دخول الدولة القومية في العديد من علاقات التعاون مع عدد من دول الإقليم تتطلب تقاسم سيادتها مع هذه الدول لحل بعض القضايا الإقليمية العالقة، وهو ما فعلته بالفعل دول الاتحاد الأوروبي لحل قضايا أمنية من خلال تعاونها مع الناتو أو قضايا اقتصادية فيما بينها من خلال الاتفاق على العملة الموحدة مثلاً أو قضايا اقتصادية، ومع الغير من خلال التعاون مع نافتا وميركوسور مثلاً أو من خلال الشبكات القائمة بالفعل بين دول إقليم معين من أقاليم العالم؛ مثل الاتحاد الإفريقي أو الجامعة العربية رغم أنها شبكات للتنسيق والتفاوض المحدود. ومن ثم ينبغي تشجيع هذه الدول على الانضمام للشبكات العالمية التي تسعى لتطوير استراتيجيات عالمية تتطلب التنازل عن قدر من السيادة مقابل تحقيق منفعة؛ مثل قمة الثمانية التي تطورت إلى قمة العشرين أو المنظمة الدولية للطيران المدني مثلاً، فهذه الشبكات هي شبكات هيمنة تستهدف تطوير العالم في هذا الاتجاه.

وثاني هذه الآليات هي تشجيع الدول على إقامة شبكات تتزايد كثافتها بمرور الوقت من المؤسسات الدولية والمنظمات فوق القومية لعلاج بعض القضايا العالمية التي تهم هذه الدول بدءًا من الشبكات ذات الأغراض العامة، كالأمم المتحدة إلى المتخصصة منها؛ مثل

منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمحكمة الجنائية الدولية والشبكات الدولية المختصة بقضايا معينة؛ مثل المناخ.

وثالث هذه الآليات تشجيع الدول لتتنازل عن سلطاتها للحكومات المحلية؛ مثل تفويض سلطات رئيس الجمهورية للمحافظين أو فتح قنوات للتفاعل مع بعض منظمات المجتمع المدني التي تهتم بنفس النشاط، أو الاتصال المباشر مع الجمعيات التي تجسد أقليات معينة أملاً في حل أزمة المشروعية من خلال الاتصال المباشر بأية شبكات ثقافية في الدولة بصورة مباشرة.

هذه الآليات الثلاثة تسمح لعملية اتخاذ القرار بالتحرك في إطار محلي «الدولة» رسمي كمؤسسات الدولة أو غير رسمي؛ كمنظمات المجتمع المدني، وإطار إقليمي يتعدى القومية والسيادة والإطار العالمي أيضًا الذي يتعدى السيادة بدرجة أعلى[٢٣].

فالدولة الشبكية هي الدولة التي تتقاسم فيها الدولة سيادتها ومسئوليتها مع دول ومؤسسات أخرى على مستويات مختلفة محلية وإقليمية وعالمية؛ من أجل حل المشكلات التي تواجهها حتى إن كانت هذه المشكلات محلية أو إقليمية أو عالمية. ويترتب على ذلك مرونة في أسلوب الحكم وتنوع أكبر في أزمنة وأماكن تدفق المعلومات لحل هذه المشكلة، وفي العلاقة بين الحكومة ومواطنيها مقارنة بما كان يحدث في الدولة القومية.

نظام الدولة وفقًا لهذا الأسلوب يتحرك بالتدريج من الدولة القومية إلى الدولة الشبكية، مما يؤدي إلى وجود مؤسسات متناقضة، وهو ما يجعل نظام التمثيل السياسي أكثر بعدًا عن اهتمامات المواطنين. رغم تحسن أداء الحكومة فإن أزمة الشرعية تتفاقم ويكون سبيل تحسينها التعاون على المستوى المحلي والإقليمي وليس العالمي.

وفي هذه المرحلة للتحول من الدولة القومية إلى الدولة الشبكية ستتزايد أهمية الحكومات على المستويات المحلية والقومية. وستتزايد أهمية المجتمع المدني ومنظماته

---

(٢٣) Castells, *Communication Power*.

مما يؤدي إلى تعارض في المستويات المختلفة للحكومة، ويؤدي إلى تصادمها. كما أن هذه الأوضاع تؤدي إلى مشكلات جديدة في أربعة مجالات مطلوب حلها:

المجال التنظيمي: المؤسسات التي تتولى الهيمنة في الدولة القومية لن تتنازل بسهولة عن هذه الوضعية في مواجهة الشبكات، بل إنها قد لا تميل إلى التعاون مع الشبكات أساسًا فتنسف مهمة التحول تمامًا.

المجال الفني أو التقني: هناك حاجة ماسة إلى تكنولوجيا المعلومات، ومسألة بروتوكول الاتصال لم تعد كافية إضافةً إلى أن مجرد إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى أية مؤسسة يصيبها في البداية بالفوضى والاضطراب بدلًا من زيادة التفعيل. كما أن هذه المؤسسات لا تخاطر بالتشبيك خشية أن يؤدي ذلك إلى إضعاف هيمنتها في المجتمع.

المجال السياسي: فكرة التشبيك ثنائية الأبعاد رأسية بمعنى الاتصال بشبكات وافقية بمعنى الاتصال بين الأعضاء وبعضهم في الشبكتين، وبالتالي ستفقد المؤسسات القومية استقلالها البيروقراطي.

المجال الأيديولوجي السياسي: تنسيق سياسات مشتركة بين شبكتين يعني ببساطة وجود قيم مشتركة بينهما ووجود مصالح متبادلة بينهما. وهذا التوافق غير موجود واقعيًّا مما يتطلب جهدًا أقوى لإيجاده. كما أن الدول في الإطار الشبكي العالمي ما زالت تعطي أولوية لمصالحها مما يحيي القومية ويزيد من التناقض القائم بين مؤسسات الدولة.

إذًا كلما تقدمت العولمة القائمة على الشبكية، كثر ما تطرحه من تناقضات، وازدادت أزمات الدولة القومية وتنوعت من أزمة شرعية إلى أزمة هوية إلى أزمة تنمية إلى أزمة أمنية مما يدفع النخبة الحاكمة إلى محاولة يائسة لمقاومة العولمة من خلال التشبث بالدولة القومية ومؤسساتها؛ بما في ذلك محاولة استعادة السيادة كاملة مما يحد من الانتقال إلى الدولة الشبكية. ويظل السؤال المطروح هو ما شكل الحكم في ظل كل هذه التفاعلات العالمية؟



رابعًا: السلطة في الدولة الشبكية والعالم الشبكي

ومع تزايد أهمية المجتمع الشبكي يحق طرح تساؤل هام؛ وهو: أين تكمن السلطة في المجتمع الشبكي؟ ففي المجتمع الدولي في ظل الدولة القومية تكمن السلطة في يد الدولة الأقوى، أو الدول الأقوى، ففي ظل النظام ثنائي القطبية كانت السلطة متمركزة في الاتحاد السوفيتي الذي ورثته روسيا دوليًّا والولايات المتحدة الأمريكية. أما في المجتمع الشبكي فالسلطة أكثر انتشارًا ولها مصدران؛ مصدر يرتبط بالشبكة نفسها، ومصدر يرتبط بالتحويل أي التفاعل بين الشبكات وبعضها.

فيما يتعلق بمصدر السلطة للشبكة نفسها، فلابد من التمييز بين أربعة أنماط من السلطات، يقدم كلٌّ منه عمليات مختلفة لممارسة السلطة، ومن ثم فالسلطة في المجتمع الشبكي مفهومها وأنماطها وعملياتها وأهدافها تختلف تمامًا عن السلطة في المجتمعات السابقة على ظهور المجتمع الشبكي نفسه. وهذه الأنماط المختلفة من السلطة هي[٢٤]:

١- **سلطة التشبيك Power Networking**: ويقصد بها سلطة الفاعلين الاجتماعيين والمنظمات الاجتماعية المشتركة في الشبكات التي تشكل جوهر المجتمع البشري – أفرادًا وجماعات – على الذين لم ينضموا للشبكة. وتعمل هذه السلطة من خلال ميكانيزم الإقصاء أو الاستبعاد.

تتزايد تكلفة الاستبعاد من الشبكات بشكل أسرع من فوائد الاحتواء في الشبكات. وهو أمر طبيعي؛ لأن قيمة دخول الشبكة يتزايد بمتوالية هندسية مع حجم الشبكة (٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢) وفقًا لقانون ميتكالف، بينما الاستبعاد يتم بمعدل أسرع من المتوالية الهندسية.

كذلك فإن نظرية حراسة بوابات الشبكات التي يتم من خلالها الاحتواء والاستبعاد من شبكة معينة تؤكد إمكانية تعزيز السلطة الجمعية لبعض الشبكات على الأخرى أو لشبكة ما على وحدات اجتماعية غير متصلة ببعضها[٢٥]. وقد يؤسس بعض الفاعلون الاجتماعيون

(٢٤) Castells, “A Network Theory of Power”: 773-787.

(٢٥) Karine Barzilai-Nahon, “Toward a Theory of Network Gatekeeping: A Framework for Exploring Information Control”, *Journal of the American Society for Information Science and Technology* 59, No. 9 (July 2008): 1493-1512.

سلطتهم عل خطوتين؛ الأولى هي إقامة شبكة تجمع الموارد ذات القيمة، والثانية استراتيجية حماية البوابة؛ لمنع دخول غير ذوات القيمة للشبكة أو الذين يهددون المصالح المهيمنة في الشبكة.

٢- سلطة الشبكة Network Power: يقترح كاستلز أن يتم فهمها من الطرح الذي قدمه جريوال لتنظير العولمة[٢٦] من منظور شبكي باعتبار أنها نسق اجتماعي من الفاعلين الاجتماعيين المرتبطين بشبكة العولمة. وهذا النسق يتطلب معايير «بروتوكولات الاتصال» وهذه المعايير هي مصدر سلطة الشبكة وتتألف من فكرتين متفاعلتين:

أ- المعايير المتناسقة قيمتها أعلى عندما يستخدمها عدد أكبر من الفاعلين الاجتماعيين.

ب- هذه السلطة تتخلص من البدائل المقيدة للاختيار الحر جماعيًا ومن ثم تفعل هذا الاختيار.

ففي حالة ضم الشبكة لفاعلين اجتماعيين متعددين ومتباينين، تقوم الشبكة بإعطاء الأولوية لحل على الحلول الأخرى المتاحة وإزالة الحلول البديلة.

إذًا هذه المعايير أو بروتوكولات الاتصال هي القواعد التي تقبل عضوًا بالشبكة لأول مرة عن طريق فرض قواعد الاحتواء استنادًا إلى مدى انفتاح الشبكة. وهي مسألة قد تخضع للتفاوض بين عناصر الشبكة نفسها وفور إقرارها تصبح ملزمة لكل عقد الشبكة، ومن ثم فسلطة الشبكة هي سلطة معايير الشبكة على جميع عناصرها رغم أن الشبكة في البداية قامت على حماية مصالح عدد محدود من الفاعلين الاجتماعيين.

٣- السلطة المتشابكة Networked Power: يقصد بها من يمتلك السلطة في الشبكات المهيمنة؟ فهي سلطة فاعلين اجتماعيين على فاعلين اجتماعيين في الشبكة. وهنا نؤكد أن السلطة هي القدرة الناتجة من علاقات تعاون أو صراع بين فاعلين اجتماعيين؛ بحيث يفرض أحد الفاعلين نفوذه على الآخر داخل الشبكة على أساس القدرة الهيكلية الكامنة في مؤسسات المجتمع.

---

(٢٦) Castells, *Communication Power*.

كل شبكة تحدد علاقات السلطة الخاصة بها اعتمادًا على أهدافها المبرمجة في بروتوكول اتصالها. ولذا ففي ظل النظام الرأسمالي فالقول الفصل للقيمة تحدده أسواق المال العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التقييم المالي؛ مثل موديز أو استاندارد أند بورز. كما أن القوة العسكرية للدولة تخضع لسلطة الولايات المتحدة الأمريكية ففيما يتعلق بسلطة القوات المسلحة فهي سلطة أي جهاز قادر على الابتكار التكنولوجي والمعرفي لصالح القوة العسكرية التي لديها الموارد المالية والبشرية مع الأخذ في الاعتبار أن السلطة ليست أحادية البعد، فالقوة العسكرية لا تحول دون وقوع كارثة مالية. لذا فسلطة الشبكة مؤثرة ولكن إلى جانب سلطة أسواق رأس المال والحكومات أيضًا ومن ثم فالسلطة هنا نسبية حتى لو كانت سلطة الشبكة.

٤– سلطة إقامة الشبكات Network-Making Power: هي أهم أنماط السلطة حاليًّا، ففي عالم الشبكات تتوقف ممارسة السلطة على:

أ– القدرة على إقامة شبكة أو شبكات دور المبرمجين للشبكة.

ب– القدرة على الاتصال بين الشبكات وضمان التعاون بينهم «دور المحولين».

ج– أن المبرمجين والمحولين هم فاعلون اجتماعيون أيضًا، ومن ثم فإن أصحاب السلطة هم الشبكات نفسها؛ لأن الشبكة بشر لهم مصالح وأهداف، والشبكة مصممة على أساس حماية مصالحهم، ولكنهم بشر يتفاعلون جماعيًّا يطلق عليها شبكة الفاعلين.

إذًا جميع الشبكات تتسم بسمة واحدة، فهي تولِّد الأفكار والقيم والمشروعات والرؤى وأطر البرامج التي قامت عليها. وهذه مجرد مادة فكرية كامنة في بروتوكول الاتصال والروابط الاتصالية بين العقد، وبالتالي تتولد الأفكار من مصادر مختلفة «العقد والشبكات»، وترتبط بمصالح متنوعة ونظم ثقافية مختلفة .لكن هذه الأفكار تعالج في مجتمع الشبكات وتصل إلى جمهور هذه الشبكات وفقًا لعملية تفاعل اتصالية. وبالتالي فعملية الاتصال في المجتمع والمنظمات والشبكات هي المجالات الرئيسية التي تتم فيها مشروعات برمجة الشبكة،

ويتم فيها تشكيل جمهور هذه الشبكات أي أنها مجالات السلطة في مجتمع الشبكات، «المبرمجون هم أصحاب السلطة على مستوى الشبكة».

أما المصدر الثاني للسلطة وهو سلطة التحويل فينبع من السيطرة على نقاط الاتصال بين الشبكات الاستراتيجية المختلفة أي أن من يتمتعون بالسلطة هنا هم «المحولون». ولدينا أمثلة عديدة، فالقيادة السياسية منتشرة في السلطات الثلاث والاتصال بين هذه السلطات مطلوب، والقيادة العسكرية منتشرة بين الوحدات العسكرية والقيادة السياسية، ولكن هذه القيادات تُكَوِّن شبكة واحدة وشبكة الإعلام تضم رجال الصحافة بأنواعها المختلفة القومية والخاصة والحزبية والتليفزيون بمختلف قنواته المحلية والقومية والنوعية المتخصصة والأجنبية والشبكة الأمنية تضم مؤسسات سيادية؛ كالمخابرات العامة والعسكرية وأمن الدولة ومكافحة الإرهاب والشرطة والجيش. ويزداد الأمر وضوحًا عند الحاجة للاتصال بين شبكة القيادة السياسية وشبكة الإعلام مثلاً أو بين شبكة القيادة السياسية والشبكة الأمنية في وقت الأزمات أو بين شبكة القيادة السياسية والقيادة الدينية مثلاً أو بين شبكة القيادة السياسية والشبكة الأكاديمية؛ بحثًا عن معارف وخبرات جديدة بشأن قضية ما. فهذه شبكات بينية قائمة على أسس مستقرة نسبيًّا كوسيلة لتأكيد نظام التشغيل الواقعي للمجتمع فيما يتعدى التقديم الرسمي للنظام ممثلاً في مؤسسات السلطات الثلاث ومنظمات المجتمع المدني المساندة لها.

هل نحن بصدد إيجاد نخبة جديدة؟ هل المجتمع الجديد في حاجة لنخبة جديدة؟ نعم في الدول التي تعرضت لتغييرات حادة؛ مثل وسط وشرق أوروبا والمنطقة العربية يكون المجتمع في مسيس الحاجة لنخبة سياسية جديدة تعكس قيم وسلطة المجتمع الجديد. ولكن الحديث هنا يتعدى النخبة؛ لأنه لا توجد نخبة يمكنها الإبقاء على عمليات البرمجة والتحويل في كل الشبكات الهامة تحت كامل سيطرتها؛ لأنها في هذه الحالة ينبغي أن تخضع لنظام تشغيل معقد للغاية، وهو أمر غير متاح عمليًّا. كما أنه في هذه الحالة يتم السيطرة على كامل السلطة التي يتفاوض بشأنها الفاعلون الاجتماعيون بالمجتمع. فضلاً عن أنه من الناحية العملية لابد من وضع الشبكات الرئيسية في المجتمع في برامجها أهدافًا عامة بين هذه

الشبكات المختلفة؛ حتى يمكن تشبيكها جميعًا. كما ينبغي، ثالثًا أن تكون هذه الشبكات قابلة للاتصال ببعضها من خلال عمليات التحويل.

من هنا يمكن أن نفهم لماذا لا يفضل للقيادة السياسية أن تتحول إلى قيادة إعلامية أيضًا؛ مثل بيرلسكوني في إيطاليا أو أن تفقد الحكومة كامل سيطرتها على وسائل الإعلام.

فكلما كان المحولون أكثر تعبيرًا عن هيمنة أحادية الهدف، نجحت علاقات السلطة في مجتمع الشبكات في خنق آلية ومبادرة مصادرها المتعددة على الهيكلة والتغيير الاجتماعي.

ومن ثم لا ينبغي أن ننظر للمحولين كفئة واحدة أي على أنهم أشخاص، ولكن النظر إليهم على أنهم يتكونون من أشخاص مختلفين. فهم أطراف فاعلة «فواعل اجتماعيون» مكونة من مجموعة شبكات من الفاعلين المنخرطين في صراع دينامي تعمل في كل عملية اتصال.

إذًا المبرمجون والمحولون هم الفاعلون، وشبكات الفاعلين الذين لديهم سلطة صناعة الشبكات وتشغيلها هم الفئة الأسمى للسلطة في مجتمع الشبكات. ولكن من المؤكد أن السلطة السياسية في العصر الشبكي تتميز بأنها أكثر انتشارًا، وتقع بين كل هذه الأنماط للسلطات والمحولين.

خامسًا: الدولة الشبكية ونظام الحكم المفتوح

في هذا الإطار من التغييرات المجتمعية الحادة، طرحت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون عام ٢٠١١ مبادرة «شراكة الحكومات المفتوحة» Open Government Partnership (OGP) التي تهدف إلى الاهتمام بالمجتمع المدني ومنظماته؛ بهدف تعزيز عملية التحول الديمقراطي في العالم، إضافةً إلى بلورة استراتيجية جديدة للولايات المتحدة بعد الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها في العراق وأفغانستان. وتعتمد المبادرة على تطبيق مفهوم «القوة الذكية» التي تعني استخدام القوة الناعمة دون استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر؛ لإيجاد «بنية عالمية جديدة للتعاون» مع مختلف دول العالم.

كذلك اعترف روبرت جيتس؛ وزير الدفاع الأسبق بدور أكبر لوزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومن هذا المنطلق، تم بالفعل تخصيص ميزانية لتوظيف ١,١٠٨ موظفين إضافيين بالوكالة، سواء بوزارة الخارجية، أو الخدمة المدنية، وكذلك الحال بالنسبة للوكالة الأمريكية للتنمية التي عملت على توظيف ١,٢٠٠ موظف جديد.

وتم إطلاق المراجعة الدبلوماسية والتنموية الرباعية Quadrennial Diplomacy and Development Review؛ بهدف إجراء مراجعة شاملة لدور وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مع الاعتراف بأن الدبلوماسية والتنمية كثيرًا ما يتداخلان. وبالتالي يجب أن يعملا بتنسيق وثيق لتشكيل ما أُطلق عليه «القوة المدنية» لمواجهة التحديات العالمية الحالية[٢٧].

والدبلوماسية الرباعية مفهوم أمريكي قائم على تفاعل السياسة الداخلية والخارجية؛ كلٌّ على حدة مع المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات الإعلامية؛ لأهميتها لتشكيل الرأي العام.

ولذا ركزت هذه المراجعة لعام ٢٠١٠ على ثلاثة مجالات؛ هي تنسيق الجهود الدبلوماسية عبر مختلف وكالات الحكومة الأمريكية؛ وذلك لضمان تحقيق أهداف التنمية لتنتج تأثيرًا مستدامًا، والمجال الثاني هو تقوية وتعزيز العلاقة بين الدبلوماسية والتنمية، وأخيرًا زيادة التنسيق مع الشركاء العسكريين في المناطق التي تشهد صراعات، وفي الدول الهشة، وهو ما سبق وطبق في الحالة الليبية من خلال تدخل الناتو، وما يتم الآن بالنسبة للحالة السورية.

إن الدبلوماسية التقليدية هامة، لكنها لم تعد كافية؛ وذلك لأن التطورات العالمية تتطلب الوصول إلى ما هو أبعد من الحكومات، أي التواصل المباشر مع المواطنين، وتوسيع نطاق ملفات وزارة الخارجية لتشمل قضايا كانت تعد من قبل شأنًا داخليًّا؛ مثل قوانين البيئة وتجارة المخدرات والبشر والجريمة المنظمة وحقوق الإنسان والملكيَّة الفكرية، وما يتعلق

(٢٧) عزمي خليفة، «إشكاليات المستقبل: إدماج المجتمع المدني في الحكومة»، **حالة العالم** (سبتمبر ٢٠١٣).

بالاقتصاد والجوع والفقر، وانتشار العشوائيات؛ نظرًا لأن تأثير هذه القضايا عابرة للحدود. كما أن التفاعل مع الحكومات لم يعد كافيًا نظرًا لاكتساب الرأي العام أهمية متزايدة. ومن ثم تتزايد أهمية المنظمات غير الحكومية التي تسهم بصورة مباشرة في تشكيله وصياغته، فأصبح دور السفير في أية دولة تشمل العلاقات الرسمية مع الحكومة، والاتصالات الشعبية، والمنظمات التي ينضم إليها المواطنون طواعية، وتسهم بالتالي في وضع سلم أولوياته، وتشكِّل آراءه وتوجهاته.

ومن ثم أصبحت المشاركة في الدبلوماسية العامة واجبًا على الدبلوماسيين، أي تقنين العمل المدني بشكل رسمي ليصبح ضمن النشاط الدبلوماسي، ويشمل المشاركة في المناسبات المحلية، والتواصل الافتراضي مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. وبطبيعة الحال فإن هذا الدور الجديد للدبلوماسية عادةً ما يتزايد وقت الأزمات السياسية.

إن هذا الدمج بين العمل الدبلوماسي والعمل المدني يؤدي إلى التركيز على التنمية لحماية المصالح والقيم للدولة، ومساعدة الدول النامية على تحديد أولوياتها وأهدافها، وتحويل دور الولايات المتحدة إلى شريك بدلًا من راع، ومساعدة الدول النامية على توسيع نطاق الطبقة الوسطى، وأخيرًا مساعدة العالم لإيجاد نظّام دولي يتسم بالعدالة، باعتباره أساسًا من أساسيات استراتيجية تحقيق الأمن القومي، وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالدبلوماسية الخاصة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني.

هذا التطور يمثل تحولاً كبيرًا في الدبلوماسية الأمريكية إلى دبلوماسية تعتمد على الدبلوماسية العامة الحديثة؛ لتلافي التراجع في التواصل مع الشعوب. الأمر الذي أصبح عاملاً حاسمًا لتحقيق النجاح الدبلوماسي.

والخلاصة أن الرؤية الأمريكية تتركز على خفض القوات العسكرية الأمريكية في الخارج من خلال زيادة القوة المدنية الأمريكية، وهو ما تم في العراق؛ حيث تم خفض عدد الجنود من ١٧٠,٠٠٠ إلى خمسة آلاف جندي عام ٢٠٠٧، في حين وصل عدد المدنيين من دبلوماسيين وخبراء إلى ١٦٠٠.

وقد أوصت الدبلوماسية الجديدة بتشكيل فرق دبلوماسية سريعة الاستجابة، تضم مجموعات من الخبراء المدربين المنتمين لعدة مجالات، وحصلوا على تدريبات خاصة للانتشار السريع في المناطق التي تشهد صراعات؛ وذلك بهدف تحقيق التوازن بين القوة العسكرية والقوة المدنية. ومن أجل تفعيل المبادرة وإكسابها قوة دفع ذاتية لجأت الولايات المتحدة إلى عدة إجراءات؛ مثل طرح مبادرة ميريدا Merida للتعاون مع الحكومات ورجال الأعمال والمجتمع المدني لتقوية الأجهزة القضائية، وتعزيز ثقافة الشرعية في الدول النامية. ثم طرح مبادرة بناء المستقبل Feed the Future؛ بهدف تجميع مبادرات التعاون المختلفة التي تنفذها الولايات المتحدة في إطار استراتيجية واحدة متكاملة. وأخيرًا المبادرة الصحية العالمية Global Health Initiative؛ بهدف ربط المبادرات الصحية المتفرقة الفردية من خلال نظام رعاية طبية متكامل ومنسق.

في هذا السياق، تأتي مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة OGP التي تطرح خطة عمل لتحولات الدولة والمجتمع تشمل:

١- أن التطلعات الديمقراطية تعززت من خلال تكنولوجيا الاتصالات التي أدت إلى سقوط جميع الحواجز السياسية والاقتصادية والجغرافية والزمنية، التي طالما منعت الشعوب من التواصل مع المسئولين الذين انتخبوهم، ومن التأثير في الخطاب العام وتوجهات السياسات العامة.

٢- أن الشفافية، وتطبيق المساءلة، وتعزيز المشاركة المدنية، قد ترسخت في معظم دول العالم، وهو ما دفع الحكومات للاستجابة لتلك التطورات؛ فعلى سبيل المثال:

• طورت حكومة أيسلندا استخدام مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية لإشراك المواطنين في إعادة صياغة دستورهم.

• في لاتفيا أصبح ممكنًا للمواطن العادي اقتراح أفكار للنظر فيها من قبل البرلمان؛ حيث يتم ترجمتها إلى تشريعات.

• في البرازيل وجنوب إفريقيا يتم العمل على إيجاد وسائل مبتكرة لتعزيز الشفافية في وضع الميزانية، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بها.

• في هندوراس زادت الحكومة من المشاركة العامة في عملية وضع الميزانية، من خلال عقد اجتماعات عامة مع المجتمع المدني، ورفع مستوى التمثيل الحكومي في شتى أنحاء البلاد.

• في منغوليا تضع الوكالةُ المستقلة لمكافحة الفساد المسئولين الحكوميين في حالة مساءلة أمام الشعب إذا ما ثبت تورطهم في أعمال يشوبها فساد.

• مشروعات المنظمات غير الحكومية في تنزانيا وأوغندا وإندونيسيا والفلبين تثبت أنه يمكن الحد من احتمالات الفساد في الخدمات الحكومية الحيوية؛ مثل الصحة والتعليم عن طريق تشجيع المواطنين على مراقبة إنفاق الأموال الحكومية، من خلال متابعة إنفاق الميزانية العامة للدولة في مختلف القطاعات.

• تزايد عدد الدول التي سنت تشريعات بشأن حرية المعلومات، فوصل العدد إلى أكثر من ٨٠ دولة الآن، وهي خطوة حيوية نحو الوصول إلى تطبيق مبادرة الحكومة المنفتحة، وذلك مقارنة بـ ١٣ دولة فقط عام ١٩٩٠. كما نلاحظ الآتي:

١– عقد مؤتمر خاص بالمبادرة ضم ما يزيد عن٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى من ٦٠ دولة تقريبًا من جميع أنحاء العالم، لمعالجة قضايا الفساد، وانعدام الشفافية، والمشاركة المدنية المتدهورة.

٢– إن قدرة الدولة على مواجهة هذا التحدي ليست لها علاقة تذكر بمدى ترسخ النظام البيروقراطي فيها من عدمه. وبالتالي فأحدث الديمقراطيات لديها الاستعداد للانضمام إلى مبادرة الحكومة المنفتحة؛ لأن المبادرة تمثل التزام الحكومات بخدمة المواطنين، ودعم القيم غير المادية التي بشر بها انجلهاردت منذ مطلع السبعينيات وأعاد طرحها في مشروعه

عن مسح القيم[٢٨]، وذلك باستخدام أفضل الوسائل والممارسات المتاحة في هذا العصر الجديد.

٣- إن هدف المبادرة ليس تشجيع انتشار تكنولوجيا المعلومات، بل دعم مسئولية الحكومات تجاه مواطنيها بالدرجة الأولى.

تعني الديمقراطية وجود مواطنين فاعلين يتمتعون بحقوق، ويرغبون في ممارستها، وصحافة حرة غير خاضعه للتدخلات الحكومية، سواء من خلال تعيين الصحفيين في مختلف المستويات، أو من خلال تمويل هذه الصحف، ووجود قضاء مستقل غير مسيس، وهيئة تشريعية مستقلة تتمتع بالمصداقية، ومؤسسات للدولة والمجتمع المدني على السواء تتمتع بالشفافية، وتخضع للمساءلة، وتستجيب لمطالب القطاعات العريضة من المواطنين، وتعمل على حماية حقوقهم على قدم المساواة، وهو ما يتطلب الالتزام بتطوير معايير جديدة للديمقراطية وضماناتها بعيدًا عن التمسك الشكلي ببعض مظاهر الديمقراطية، وهو الهدف الرئيسي من شراكة الحكومة المفتوحة[٢٩].

الخاتمة

مما تقدم يتضح أننا دخلنا طورًا جديدًا من أطوار التطور الحضاري الشامل، وليس مجرد نمط من أنماط التقدم العلمي، وأن هذا التطور الحضاري ناتج عن ثورة علمية ثلاثية غير مسبوقة، وهو ما أدى إلى انعكاسه بالفعل على مجمل حياتنا مما جعل العالم - قبل هذه الثورة - مختلفًا تمامًا عما بعدها، وهو ما أدى بأغلبية الباحثين؛ مثل ساسيكا وكاسلز وانجلهاردت وتوفللر إلى القول إن حضارة الثورة الرقمية لا علاقة لها بما قبلها من تطور حضاري عرفته البشرية. وأكد ذلك عجز مناهج التحليل السياسي والاجتماعي الخطية المعروفة عن تفسير عدد من الأحداث العالمية مع مطلع التسعينيات، ناهيك عن التنبؤ بها؛ مثل أحداث ميدان السلام في بكين، واجتياح حائط برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي،

(٢٨) Inglehart, *The Silent Revolution*.

(٢٩) عزمي خليفة، «**إشكاليات المستقبل**».

وانفراط عقده، وثورة وسط أوروبا، ثم ثورات الربيع العربي؛ حيث لم تكن استثناءً من قاعدة عامة حكمت التحليل السياسي والدراسات المستقبلية في ذلك الحين. وقد أدى ذلك إلى ضرورة الاعتماد على مناهج التحليل السياسي الحديثة والمعروفة بالمناهج اللاخطية؛ مثل المنهج الشبكي ونظرية التعقيد ونظرية النظم ونظرية الفوضى، وكلها مناهج مستمدة من علم الفيزياء وتحديدًا من نظرية الكم والقانون الثاني من قوانين نيوتن للحركة؛ لأنها تدخل عامل الزمن في التحليل السياسي.

وفي هذا الإطار أثبتت الدراسة ما يلي:

١- أن الثورة الرقمية التي نشهدها منذ نهايات القرن الماضي لها مصادرها التي تشكل أسس علم الدراسات المستقبلية في القرن الحادي والعشرين. وهذه العلوم تحديدًا هي التطورات المترتبة على تطور الحاسبات الآلية، وعلم النانو تكنولوجي؛ وعلم البيو تكنولوجي؛ وهي ثورة تغير أنماط الحياة وطرق التفكير والقيم.

٢- أن هذه الثورة انعكست على المجتمعات المتقدمة فغيرت من القيم؛ بحيث ارتفعت أهمية القيم الذهنية اللامادية، وتحديدًا قيم التعبير عن الذات؛ مثل التمسك بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، والأخذ بمعايير الكم الرشيد، مما أدى إلى تغيير نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

كما أن علاقة الإنسان بالبيئة قد تغيرت؛ بحيث أصبح أكثر اهتمامًا بها وأكثر حرصًا عليها. وقد أدى هذا الوعي البيئي إلى بلورة وعي كوني بأن المشكلات الناتجة عن البيئة وعن العولمة تحتاج إلى حلول عالمية.

٣- سقوط كافة النظم الثقافية ذات الأنساق المغلقة والتي تدعي معرفة الحقيقة مما أدى إلى سيادة الأنساق المفتوحة وقيم التشاركية، وهذا أدى إل ظهور الحكومة المنفتحة؛ حيث يشارك المجتمع المدني فيها الحكومة في الحكم من خلال الرقابة على الميزانية العامة والقيام بمشروعات في مناطق قد لا تصل إليها الحكومة لأسباب مختلفة.

٤- دعم هذه التحولات سرعة تبادل المعلومات من خلال استخدام الإنترنت مما أدى إلى ظهور نوعين من التحولات على الدولة القومية التي ورثناها بعد الحرب العالمية الثانية، أولهما تغييرات على المستوى الماكرو للدولة تمثلت في تحولها إلى الشكل الشبكي بضغط من المجتمع الذي كان أسرع في التحول للشكل الشبكي، والنوع الثاني من التحولات ترتب على مستوى التحليل الجزئي للدولة؛ نتيجة استخدام بعض التطبيقات الشبكية؛ مثل مواقع التواصل الاجتماعي إجمالاً، وكلا التغييرين دعما التغييرات الشبكية للدولة، وأكد الواقع المعاصر هذه التغييرات.

٥- أن الشكل الجديد للدولة القومية قد غيَّر من نمط علاقات السلطة بالكامل؛ بحيث فقدت الدولة احتكار السلطة نتيجة اكتساب المجتمع جزءًا من السلطة من خلال ما يطلق عليه «سلطة الشبكات» وهذا سبب مقاومة الدولة في العديد من دول العالم – ومنها منطقتنا العربية – التحول للشكل الشبكي والعولمة؛ حفاظًا على كامل سلطتها. وهذا هو مأزق الدولة العربية اليوم، وهي محاولة ميئوس منها؛ لأنها ضد طبيعة العصر القائم على العولمة.

٦- أن حل مأزق الدولة العربية متاح ويمكن بناؤه على حلول تعيد التوازن بين الدولة والمجتمع؛ وهي حلول سياسية وتنظيمية وفنية مع وجود آليات تضمن للدولة دورها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا في عصر لم يعد يقبل المنكفئ على ذاته خاصة أن ضغوط العولمة أقوى من هذا الانكفاء. كما أن تغييرات الدولة شملت إعلاء شأن الشرعية التي تغير محتواها ومضمونها مقابل السيادة التي لم تعد تعني الانفراد بالقرار حتى لو كان يخص شعب هذه الدولة. فالدول لا تعيش في فراغ، بل تعيش في عالم من الشبكات، تتحول فيه الدولة – أية دولة مهما عظمت – إلى مجرد عقدة.

نبذة عن المؤلف

الدكتور عزمي خليفة مستشار أكاديمي بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، وعضو بالمجلس المصري للشئون الخارجية. كما أنه سفير متقاعد بوزارة الخارجية المصرية، وسبق له العمل في عدة بعثات دبلوماسية في الخارج؛ منها كمبالا بأوغندا، وموسكو بالاتحاد السوفيتي سابقًا، وأديس أبابا بإثيوبيا، ونيقوسيا بقبرص، وبودابست بالمجر، ثم عمل سفيرًا في إفريقيا الوسطى ومملكة البحرين.

عمل عزمي خليفة أيضًا مستشارًا أكاديميًّا بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية. وهو عضو بعدد من شبكات مراكز الفكر العالمية؛ مثل شبكة الدراسات الاستراتيجية الأمريكية، وعضو شبكة مراكز فكر المتوسط «اليورو مسكو»، وعضو بشبكة دراسات الشرق الأوسط. كما أنه عضو بمجلس الفكر العربي بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، وعضو بالجمعية العالمية للدراسات المستقبلية، وعضو بالجمعية المصرية الإفريقية (منذ عام ١٩٨٦).

تخرج الدكتور عزمي خليفة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٢، وحصل منها على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية.

قام الدكتور عزمي خليفة بتدريس العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وجامعة المستقبل، وجامعة بني سويف. كما أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه. ونشر مجموعة من الأوراق البحثية في العديد من الدوريات المحكمة؛ مثل مجلة السياسة الدولية، إضافةً لنشر عدد من المقالات في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية المصرية. تهتم أعماله بمجال الدراسات المستقبلية والسياسات الانتقالية، وصناعة مراكز الفكر وبناء القدرات، والعلاقات الدولية.

المراجع العربية

بارني، دارن. المجتمع الشبكي. ترجمة أنور الجمعاوي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

برستيد، جيمس هنري. فجر الضمير. ترجمة سليم حسن. مكتبة الأسرة. الأعمال الفكرية. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

تشيرتون، ميل، وان براون. علم الاجتماع النظرية والمنهج. ترجمة هناء الجوهري. المشروع القومي للترجمة ٢٠٧٥. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢.

توفلر، ألفين. تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين. ترجمة لبنى الريدي. مج.١،٢. الألف كتاب الثاني١٨١، ٢١٧. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦–١٩٩٥.

حجازي، مصطفى. الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢.

خليفة، عزمي. «إشكاليات المستقبل: إدماج المجتمع المدني في الحكومة». حالة العالم (سبتمبر ٢٠١٣).

رضوان، عبير بسيوني. أزمة الهوية والثورة على الدولة: في غياب المواطنة وبروز الطائفية. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٢.

زكريا، فؤاد. الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٧١.

شحاتة، رضا. العالم العربي أرض الدول الفاشلة: دراسة موثقة وعلمية حديثة لمظاهر الصراع والفوضى وأخطار الإرهاب والتطرف والانهيار المؤسسي نماذج عربية من المشرق والمغرب. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٥.

المراجع الأجنبية

Barzilai-Nahon, Karine. “Toward a Theory of Network Gatekeeping: A Framework for Exploring Information Control”. *Journal of the American Society for Information Science and Technology* 59, No. 9 (July 2008): 1493-1512.

Bauman, Zygmunt. *In Search of Politics.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1999.

Castells, Manuel. “A Network Theory of Power”. *International Journal of Communication* 5 (2011): 773-787.

Castells, Manuel. *Communication Power*. London: Oxford University Press, 2009.

Castells, Manuel. *The Rise of Network Society*. 2nd ed. United Kingdom: Wiley-Blackwell, 2010.

Foucault, Michel. *Surveiller et punir*. Paris: Gallimard, 1975.

Habermas, Jurgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Burgeois Society.* Translated by Thomas Burger. Cambridge: Polity Press, 1989.

Harding, Robert. “Manuel Castells’s Technocultural Epoch in the Information Age”. *Science Fiction Studies* 33, No. 1, Technoculture and Science Fiction (March 2006): 18-29.

Inglehart, Ronald. *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.

Khanna, Parag. *How to Run the World: Charting a Course to the Next Renaissance*. NY: Random House, 2011.

Sassen, Saskia. *Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006.

Weber, Max. *From Max Weber: Essays in Sociology*. Edited and translated by Hans Heinrich Gerth and Charles Wright Mills. NY: Oxford University Press, 1946.



وحدة الدراسات المستقبلية

للاستعلام

تليفون: ٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)+ **داخلي:** ١٢٥٨

فاكس: ٤٨٧٩٢٥٢ (٢٠٣)+

الموقع الإلكتروني: www.bibalex.org

ISBN: 978-977-452-382-5